

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

–دراسة حالة عينة من محافظي الحسابات بالمسيلة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

غربي حمزة

من إعداد الطالبة:

براق نور الهدى

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صدق الله العظيم

(سورة هود / الآية 88)

إهداء

أولاً لك الحمد ربّي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك، الحمد لله ربّي ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك وصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

أهدي عملي هذا إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي تنير دربي إلى التي بجنانها ارتويت وبدفئها احتमित وبنورها اهتديت، إلى من يشتهي لسان نطق اسمها وترفرف العين من وحشتها والتي كانت ولازالت تتمنى رؤيتي أحقق هذا النجاح، وشاء القدر أن يأتي هذا اليوم أُمي الغالية وحبّية قلبي.

إلى من يسعى ويشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يخجل يوماً بأي شيء من أجل دفعي في طريق النجاح، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من احترقت شموعه ليضيء لنا درب النجاح ركيزة عمري وصدر أمانتي وكبريائي وكرامتي إلى أول حبا في حياتي أُمي الغالي أطال الله في عمرك، وجعلك تاجاً على رؤوسنا .

إلى صناع ابتسامتي، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد، إلى من بوجودهم أكتسب قوة و محبة لا حدود لها، إلى إخوتي وأخواتي أدامكم الله .

إلى أحسن من عرفني به القدر، إلى رفيق الدرب حفظه الله ورعاه.

إلى من ساندني لأشق بجر العلم والتعلم إلى من علمني أن العلم صبر و اجتهاد إلى

خالي العزيز **براق محمد**

إلى كل الأهل وإلى كل عائلة براق و لغويني وكويسي، سدد الله خطاكم .

إلى الأخوات التي لم تلدهم أُمي وجمعني بهم القدر إلى من معهم سعدت و برفقتهم ارتحت، إلى من شركوني مشواري بكل حب ووداد، إلى رفيقتاي الغاليتين، أُمينة و أولادها ومديحة و كوثر.

إلى كل من سار وتعب في تحصيل العلم وفقكم الله ورعاكم .

شكر و تقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الآية 190 من سورة النمل .

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك جل جلالك فلك الحمد حمدا
كثيرا مباركا فيه، وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه تسليم .

أتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فائض بالمحبة والاحترام والتقدير
لأستاذي الفاضل " غربي حمزة " لإشرافه على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات
ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع الدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ " بدروني عيسى " لمساعدته القيمة ، ولكل
أساتذة كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف، لمسيلة،
كما أوجه خالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إثراء هذا البحث من قريب أو بعيد .

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر محافظي الحسابات . باعتباره من الوظائف الأساسية في المؤسسة و التي تعتمد عليه الإدارة العليا و مختلف المصالح و الأقسام كمصدر للمعلومات و البيانات و التي تتميز بمصداقية و الجودة .

ولتحقيق الدراسة أهدافها فقد اعتمدت على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع لإبراز الأهمية القصوى للتدقيق الداخلي داخل المؤسسات، وفي ما يخص الدراسة الميدانية كانت عبارة عن أسئلة مقدمة لعينة لمحافظي الحسابات لولاية المسيلة مقدمة في شكل مقابلة .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن التدقيق الداخلي يعتبر العمود الفقري للمؤسسة حيث إذا صلحت جميع قوائمها المالية و جميع المصالح الأخرى باعتبارها العين المراقب لها.

بينما تعد الرقابة الداخلية المنظم و قاعدة الأولى و الأخيرة للمؤسسة و للمحافظة على أصولها و ممتلكاتها من الاختلاسات و التلاعبات أي أن التدقيق الداخلي جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، نظام الرقابة الداخلية، محافظي الحسابات.

Résumé

Cette étude vise à identifier le rôle de l'audit interne dans l'activation du système de contrôle interne du point de vue des teneurs de comptes, car il s'agit d'une des fonctions de base de l'institution, dont dépendent la direction générale et les différents services et services une source

Pour que l'étude atteigne ses objectifs, elle s'est appuyée sur un ensemble de références en la matière, pour souligner l'importance primordiale de l'audit interne au sein des institutions, et quant à l'étude de terrain, elle a consisté en des questions d'entretien soumises à un échantillon de teneurs de comptes dans la wilayat de M'sila .

Et l'un des résultats les plus importants obtenus est que l'audit interne est l'épine dorsale de l'institution, comme si son audit est correct, ses listes et tous ses intérêts, sont corrects, car il en est l'œil de surveillance .

Alors que le contrôle interne est le régulateur et la première et dernière règle de l'institution pour préserver ses actifs et ses biens des détournements et des manipulations, c'est-à-dire que l'audit interne fait partie intégrante du système de contrôle .

Mots clés : audit , audit interne, audit externe, contrôle interne, portefeuilles .

Abstract

This study aims to identify the role of internal audit in activating the internal control system from the point of view of account keepers, as it is one of the basic functions in the institution, on which the senior management and the various departments and departments depend as a source of information and data, which is characterized by credibility and quality. In order for the study to achieve its objectives, it relied on a set of references on the subject, to highlight the paramount importance of internal auditing within institutions, and with regard to the field study, it consisted of interview questions submitted to a sample of account keepers in the Wilayat of M'sila. And one of the most important results reached is that the internal audit is the backbone of the institution, as if its audit is correct, its lists and all its interests are correct, as it is the monitoring eye for it. While internal control is the regulator and the first and last rule of the institution to preserve its assets and property from embezzlement and manipulation, that is, internal audit is an integral part of the control system.

Keywords: audit, internal audit, external audit, internal control, portfolios

الفهارس:

المحتويات

الجداول

الأشكال

المختصرات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	الملخص
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة المختصرات
أ - هـ	مقدمة
	الفصل الأول
02	المبحث الأول : الإطار النظري ولمفاهيمي لتدقيق الداخلي
02	المطلب الأول : التطور التاريخي لمهنة التدقيق الداخلي ومفهوم التدقيق الداخلي
05	المطلب الثاني : أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه
10	المطلب الثالث : أنواع وأساليب التدقيق الداخلي
12	المطلب الرابع : معايير التدقيق الداخلي
16	المطلب الخامس : علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي
20	المبحث الثاني : الإطار النظري ولمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية
20	المطلب الأول : تعريف وخصائص نظام الرقابة الداخلية
23	المطلب الثاني : أهداف نظام الرقابة الداخلية
24	المطلب الثالث : مقومات وأنواع نظام الرقابة الداخلية
28	المطلب الرابع : إجراءات نظام الرقابة الداخلية
29	المطلب الخامس : مكونات نظام الرقابة الداخلية
31	المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

31	المطلب الأول : علاقة الرقابة الداخلية بتدقيق الداخلي
33	المطلب الثاني : مسؤوليات المدقق الداخلي إتجاه أنظمة الرقابة الداخلية
34	المطلب الثالث : معايير تفعيل نظام الرقابة الداخلية
36	المطلب الرابع : دور التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية
38	خلاصة الفصل الأول
39	الفصل الثاني : دراسة ميدانية
40	المبحث الأول : عموميات حول محافظ الحسابات
40	المطلب الأول : مفهوم محافظ الحسابات مهامه ومبادئه
42	المطلب الثاني : إسهامات معايير التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي (محافظ الحسابات)
44	المطلب الثالث : العلاقة بين محافظ الحسابات ونظام الرقابة
45	المبحث الثاني : مقابلة للعينة المختارة من محافظي الحسابات
46	المطلب الأول : تعريف وخصائص المقابلة
48	المطلب الثاني : أسباب اختيار المقابلة
49	المطلب الثالث : تحليل المقابلات
59	خلاصة الفصل الثاني
60	الخاتمة العامة
63	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مجموعة معايير الصفات	15 - 14
02	مجموعة معايير الأداء	15
03	تميز بين التدقيق الداخلي والخارجي	17
04	علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية	32 - 31
05	المعلومات الشخصية لمحافظ الحسابات	50 - 49

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة	08
02	مقومات نظام الرقابة الداخلية	26
03	أهمية التدقيق الداخلي ولخارجي ونظام الرقابة	55

قائمة المختصرات

المصطلح	الشرح
Coso	Committee of sponsoring organizations لجنة المنظمات الراغبة
IIA	Institute of Internal Auditors معهد المدققين الداخليين
ISA	International Standards on Auditing معايير التدقيق الدولية
SPA	Societe par actions
SARL	Sociétés a Responsabilité Limitée الشركة ذات المسؤولية المحدودة
EUFL	Entreprises Unipersonnelles a Responsabilité Limitée مؤسسة ذات شخص الوحيد و المسؤولية المحددة

المقدمة

العامّة

المقدمة العامة

نظرا لما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية، أدت هذه الأخيرة إلى توسع حجم المؤسسات والشركات الكبرى منها والمتوسطة ولتعدد أنشطتها إلى صعوبات كثيرة ومتنوعة، سواء في الإدارة أو في التعامل مع العمال بطريقة مباشرة أو من ناحية التحكم بالوضع المالي، فكل هذه المشاكل كان العالم الاقتصادي في غنى عنها عندما كانت المؤسسات ذات حجم صغير، فقد كان صاحب المال هو المدير والمسير ومراقب ومنتخب القرار أي أنه المتحكم الوحيد بكل هذه الأمور، وبسبب كل هذه الأمور تطور فكر الإنسان من الفكر البسيط إلى الفكر المفكر والمدير فأصبحت المؤسسات تعتمد على التقارير الإدارية والكشوف المالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تحقيق الهدف المسطر، ولعل هذه الأمور هي التي أدت بالمؤسسات إلى استخدام ما يسمى بالتدقيق، والذي يعرف على أنه عبارة عن فحص لعمليات المؤسسة ودفاترها بهدف التأكد من صحة البيانات، وتحقيق كفاءة في استخدام الموارد وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية ذات المصدقية والكفاءة العالية .

للعقل البشري أساليب متنوعة في تضليل وتلاعب والاختلاسات الذكية في العب بأرقام وأصول المؤسسة، هذا الأخير أدى بالمؤسسات إلى مشاكل لتحمد عقباها وجعلها تواجه خطر في الأخطاء في البيانات المالية .

وهذا الأخير ما أوجب وألزم المؤسسات إلى زيادة الاهتمام والحرص على استخدام نظام رقابة فعال والدور المهم لمهام المدقق الداخلي لتحقيق كل الأهداف المرجوة والمسطرة ويبقى الهدف الأسمى لكل مؤسسة هو الوصول إلى معدلات نمو سريعة مع الحرص على البقاء والاستمرارية وتألّق، فلا بدا من اتخاذ التدبير والإجراءات لأزمة لتفادي الوقوع في المخاطر المحتملة لهذا نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي نشاط من خلاله يمكننا رصد وتقييم، ويعتبر التدقيق الداخلي من أهم أدوات الرقابة الداخلية، بصفة عامة ويتوقف على مدى نجاحه وفعاليتته إلى حد كبير لذا وجب تفعيل دور المدقق الداخلي من خلال تتبع جوانب القصور والثغرات التي تؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية للعمل على رفع الكفاءة وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة بصورة سليمة وبما يحقق أهدافها .

وعليه وحتى تكون لدراسة المتواجدة بينا شفافية ومصداقية اختير محافظي الحسابات هم الذين يؤكدون كل ما تطرقنا إليه خلال هذه الدراسة كونه هو الشاهد على عمل ومصداقية المدقق الداخلي ويحكم على كون نظام الرقابة فعال أم لا .

1- الإشكالية :

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر محافظي الحسابات ؟

الأسئلة الفرعية :

وعلى هذا الأساس يتم صياغة الأسئلة الفرعية على نحو الآتي:

- هل هناك علاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية ؟
- فيما تتمثل أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ؟
- ما هو واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية ؟
- هل يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية ؟
- فيما تتمثل الأهمية التي يقدمها محافظ الحسابات للمدقق الداخلي ولي نظام الرقابة الداخلية ؟

2- الفرضيات البحث

حتى يتم إزالة الغموض على هذه التساؤلات يتم إتباع الفرضيات التالية:

- هناك علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية .
- للتدقيق الداخلي أهمية بلغة بالنسبة لكل المؤسسات حيث أن اعتماده يحقق هدف المؤسسة .
- هناك مؤسسات وعلى رغم من استخدام التدقيق الداخلي إلا أنه يوجد فيها اختلاسات .
- التدقيق الداخلي يفعل نظام الرقابة الداخلية من خلال اكتشاف نقاط القوى ونقاط الضعف .
- يعتبر محافظ الحسابات بمثابة الورقة الرابحة للمؤسسة في حال عدم إنجاز المدقق ونظام الرقابة لمهامهم .

3- أهداف البحث :

تتمثل أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط نذكرها كالتالي :

- التعرف أكثر عن التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية .
- توضيح مدى أهمية وجود التدقيق داخل المؤسسة الاقتصادية .
- توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة الاقتصادية .
- تحديد الصعوبات التي تواجه المدقق والمراقب أثناء أدائهم لمهامهم .
- تحديد العلاقة بين المدقق ونظام الرقابة .

4- حدود البحث :

تنقسم حدود دراستنا إلى قسمين وهما

-**الحدود المكانية :** حيث نجد في هذا القسم أن دراسة تمت بالزيارة الميدانية على مستوى محاسب معتمد محافظ حسابات ، في ولاية المسيلة .

-**الحدود الزمنية :** أما في هذا القسم نجد أن الفترة التي تم إنجاز فيها هذه الدراسة كانت محدودة من شهر فيفري إلى غاية شهر ماي .

5- منهج البحث :

تم إتباع خلال هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي كونه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات و الأبحاث، وملائمة لدراسة الموضوع المطروح بين أيدينا بشكل خاص، حيث اتبع من خلال هذا البحث بوصف مختلف مراحل تطور التدقيق الداخلي بالمؤسسات الجزائرية واعرف أكثر عن التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وعلاقة بينهما .

وتم من خلال هذه الدراسة زيارة ميدانية إلى الجهات المختصة التي تخدم هذا الموضوع وسلطنا الضوء عليها حتى نتمكن من خلالها الفكر الأوضح ودقيق والكامل لموضوع قيد الدراسة فكانت على مستوى قسم المحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات، وتم خلال هذه الزيارة طرح مجموعة من الأسئلة التي تثري هذا الموضوع وقام الأستاذ الفاضل بإجابة تفصيلية، وعلى ذلك أساس تم تحليل هذه الأجوبة ومقارنتها مع كل ما هو نظري .

6- الدراسات السابقة :

- دراسة كشاط منى، تطور واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.

وتمثلت إشكالية هذه الأطروحة في : كيف يمكن أن تطور من واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية ؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي بعينة من المؤسسات الاقتصادية، وتعرف أيضا على مدى تطبيقها والتزامها بعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية ويعزز من ثقافتها الأخلاقية .

والتي انتهت بالمجموعة من المقترحات والتوصيات التي تساهم في تطوير وتحسين الارتقاء بواقع ممارسة مهنية التدقيق الداخلي بما يتوافق ومستجدات الإطار المرجعي الدولي، والمساهمة في إثراء بالاستفادة من تجارب دولية الرائدة، تعكس أفضل الممارسات في الالتزام بعناصر الإطار الدولي المرجعي للممارسات المهنية للتدقيق .

- دراسة بوطورو فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة البنك الوطني للتعاون الفلاحي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، مسيلة، الجزائر، 2007.

والتي مشت تحت إشكالية : ما هي آليات دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ؟ وما مدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

حيث ارتكزت دراستها حول توضيح مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك وتحديد معايير الفاعلية لهذا النظام المتمثلة في الأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها، والتي انتهت باقتراحات في الجانب النظري .

الدقة في مراجعة المشرفين الأعمال مرؤوسيهيم، التأكد من دقة البرامج الآلية في تحليل المعلومات، متابعة تنفيذ الإجراءات بعيدا عن الثقة الزائدة، إبعاد المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمؤسسة، زيادة عدد الموظفين في الوكالة باعتبارها العصب الذي يسر الإدارة العامة، يجب على المؤسسة تشغيل مقوماتها الإدارية والمحاسبية والمالية من أجل بناء نظام رقابي سليم .

- دراسة عمر زهير عز الدين، أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي، دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، الأردن، 2015.

والتي مشت تحت إشكالية : هل تؤثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمقوماتها على أداء المدقق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة بوجود خصائص التدقيق الداخلي متغير وسيط؟

حيث هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف على علاقة بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمقوماتها على خصائص التدقيق الداخلي، وانتهت با مجموعة من التوصيات نذكر منها :

إن نظام الرقابة الداخلية يعد بمثابة خط الدفاع الرئيسي الأول للمؤسسات، ضرورة جعل نظام الرقابة مبسطة ومفهوما ومكتوبا من حيث الممارسة والتطبيق حاليا، التزام العاملون بأقسام التدقيق والرقابة بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات الموضوعية كون أن وضع نظام الرقابة الداخلية لن يحقق المنافع المرجوة منه ما لم يتم الالتزام بممارسات مقوماته .

- إيهاب نظمي وهاني العزب، كتاب **حول تدقيق الحسابات في شقه النظري**، دار وائل للنشر، طبعة الأولى، عمان، 2012 .

تمثل هذا الكتاب في دراسة على مدخل إلى التدقيق الحسابات، أنواع التدقيق، السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الأخطاء والغش، قواعد السلوك المهني، تقرير المدقق، أدلة الإثبات، إجراءات التدقيق، الرقابة الداخلية، معايير التدقيق الدولية، فكل هذه الأمور سمحت لي بفهم هذا موضوع بشكل أفضل لما يحتويه من معلومات قيمة ومفيدة و مفصلة ونجد في نهاية كل فصل مجموعة من الأسئلة التي تثري رصيد المتصفح فيه من المعلومات القيمة .

- نعيمة قلقول: **دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية**، دراسة حالة مؤسسة سونا لغاز بأم لبواقي، مذكرة ماستر، قسم مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2018، والتي تمثلت إشكالية بحثها حول : **إلى أي مدى يمكن للتدقيق الداخلي أن يحسن من نظام الرقابة الداخلية ؟**

وتمثلت أهداف هذا البحث في مجموعة من النقاط، نذكر منها : التعرف أكثر على التدقيق الداخلي والمعايير التحكم في مهنة التدقيق، إظهار أهمية التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، والصعوبات التي يواجهها المدقق في أداء مهامه .

وانتهت بتوصيات مهمة ، استخدام أدوات التحليل والتقييم للمعلومات المحاسبية المالية، إعادة توزيع وتقسيم للمهام لمنع التدخلات المحتملة، ضرورة وجود قسم للتدقيق الداخلي بالمؤسسة .

7- هيكل البحث :

يتمثل هيكل الدراسة لهذا الموضوع في تقسيم هذا البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث نجد أن الفصل الأول والذي يتمثل في الإطار النظري لكل من التدقيق الداخلي ونظام الرقابة، وعليه قسم إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى مجموعة من المطالب، فكان المبحث الأول : الإطار النظري للتدقيق الداخلي، وتميز هذا الأخير بأربعة مطالب.

أما المبحث الثاني : الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية وتميز بخمسة مطالب .

أما المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة وتميز بثلاث مطالب .

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد انقسم إلى مبحثين الأول تم التطرق فيه إلى عموميات حول محافظ الحسابات، أما المبحث الثاني : فقد كان نتائج للمقابلة، التي قمنا بها.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتدقيق الداخلي

ونظام الرقابة

الداخلية

تمهيد

إن التطور الحاصل في عالم الاقتصاد الذي أدى بدوره إلى حتمية وإلزامية المؤسسات باهتمام بجميع ما تقوم به من عمليات وحسابات والمعاملات التي تقوم بها، وهذا ما جعل معظم المؤسسات تبحث عن من يقوم بكل هذه الإجراءات ويراقب لها سيرورة أعمالها حتى تضمن لها حماية أصولها، وذلك لأنه ومن المستحيل أن يقوم قسم واحد بكل هذه الأعمال .

ويعد التدقيق الداخلي من أهم أساليب الرقابة الداخلية، حيث أن وجود التدقيق الداخلي في المؤسسة يؤدي إلى تحقق فاعلية الرقابة الداخلية، وهذا لما لهم من علاقة تكاملية فيما بينهما .

وتعتبر الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي شيء لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها لما ينجم عليها من منافع متعددة، وليس في شقها المحاسبي فقط لأن التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية يشملان جميع أقسام وأفرع المؤسسة، وهذا لأنهم يملكان تقنيات وأساليب ووسائل تساعد متخذ القرار وفي كل الأقسام على اتخاذ قرارات فنية ومحايدة وسليمة .

ومن خلال هذا أصبحت المؤسسة في حاجة ماسة وملحة للتدقيق الداخلي، الذي يساعدها على انتقاء المعلومات المدروسة والمراجعة بشكل دقيق وسريع وتام وبمصداقية عالية، فقد تميز التدقيق ويات له مكانة جد هامة داخل المؤسسة وهذا لكونه أصبح وسيلة رقابية محايدة، ونجد أن نظام الرقابة هو الركيزة التي تقوم عليها المؤسسة فإذا كان نظام الرقابة الداخلي فعال ومحكم ويقوم على مبادئ ومقومات سليمة يكون المسيرين على دراية شاملة بكل التحركات والاختلاسات والتلاعب الذي يحدث ويمكنها السيطرة عليه .

وعليه ومن خلال ما تناولناه في الأعلى سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى مجموعة من المطالب التي تشرح وتفصل أكثر في كل من التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية ودور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وعليه فإننا نتبع هذا التقسيم

المبحث الأول : الإطار النظري ولمفاهيمي للتدقيق الداخلي

المبحث الثاني : الإطار النظري ولمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول : التدقيق الداخلي

ألزم الواقع الاقتصادي الذي يشهده العالم إلى ضرورة التدقيق الداخلي حتى يمكن حصر وضبط ومراقبة كل أعمال التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بإتباع أسلوب منهجي واستخدام أدوات كفيلة للوصول إلى رأي فني ومحايد حول مدى صحة ودقة القوائم المالية للمؤسسة. وعليه سيكون هذا المبحث مخصص لتعرف على عموميات حول التدقيق الداخلي . وعليه تم اتباع مجموعة من الخطوات في هذا المبحث حتى يتم دراسة التدقيق الداخلي وتفصل فيه حيث تم وضع أربعة مطالب في هذا المبحث.

المطلب الأول :التطور التاريخي لمهنة التدقيق الداخلي ومفهوم التدقيق الداخلي

حتى يتم بدأ بتعريف التدقيق الداخلي وتفصيل فيه يجب سرد المراحل التي مرة بها التدقيق الداخلي في جزائر .

الفرع الأول : التطور التاريخي لمهنة التدقيق الداخلي

في هذه النقطة نقوم بالتطرق إلى تطور الذي شهدته مهنة التدقيق الداخلي وفق الحقب والمراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والتي قسمت إلى ثلاث مراحل وهي : مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، المرحلة الحالية .

- المرحلة الأولى (قبل 1988) :

إن النظام السائد خلال تلك المرحل هو الاقتصاد المخطط أو ما يدعى بالاقتصاد الاشتراكي، والذي يمتاز بالطابع العمومي ويخضع لوصاية مختلف الهيئات الوزارية التي تتولى وضع الخطط والتوجيهات الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية التابعة لها .

لقد كانت المؤسسات الاقتصادية العمومية تخضع لرقابة ما يسمى بمجلس المحاسبة في وضعه لقانون خاص بهذه الهيئة، على ضرورة أن يخضع التدقيق الداخلي لسلطة هذا المجلس، حيث نصت المادة 36 من قانون 05/80 المتعلقة بإنشاء مجلس المحاسبة على ضرورة أن تتولى الهيئات توجيه أشغال الرقابة الداخلية والخارجية للهيئات والمصالح المالية، وهي بذلك تشرف على تنفيذ واستغلال نتائج أعمالها .

ومنه فإنه بهذا الشكل، بأن الإدارة العليا والمسؤولة عن إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، تفقد مسؤوليتها على الوظيفة وذلك بجعلها تحت سلطة ومسؤولية مجلس المحاسبة بدلا من سلطة ومسؤولية الإدارة العليا التي تتولى تحديد مهامها ومجالات تدخلاتها.¹

- المرحلة الثانية (1988-1995) :

منذ اختيار الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق كنموذج اقتصادي، قامت السلطات العمومية بوضع جملة من القوانين تساعد على الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ما يعني انفتاح الجزائر على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وكان من بين هذه القوانين، قانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية الذي كرس في مادته 40 إلزامية إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

ومن خلال هذه المادة، فإن مهام وظيفة التدقيق الداخلي تتمثل في المساعدة على تطوير وتحسين بشكل مستمر طرق العمل، وأساليب التسيير في هذه المؤسسات، كما يساهم هذا القانون في تحرير مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية من رقابة مجلس المحاسبة.²

- المرحلة الثالثة (1995- إلى يومنا هذا)

شهدت سنة 1995 إلغاء كل القوانين الإصلاحات الاقتصادية بما فيها قانون 01/88 وتعويضها بالأمر الرئاسي رقم 25/95 المؤرخ يوم 25 سبتمبر 1995، والمتضمن تسيير رؤوس الأموال المنقولة ملك للدولة .

إن المميز لهذه المرحلة بالرغم من إلغاء المادة 40 إلا أن السلطات العمومية واصلت إصدار تعليمات لفائدة المؤسسات الاقتصادية العمومية بضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي .

ومن بين هذه التعليمات:³

- التعليمية رقم 36/STP/DPE97 المؤرخة في 17 فيفري 1998 الصادرة من المجلس الوطني لمساهمة الدولة .

- التعليمية الثالثة لرئيس الحكومة بصفته رئيس مجلس مساهمة الدولة الصادرة بتاريخ 20 ماي 2003 .

¹يزيد صالح و عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2016/09 ، ص ص 62 63 .

²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 12 /1/ 1988 .

³- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 55 المؤرخة 27 /09 /1995 .

- التعليم رقم 03/02 المؤرخة يوم 14 نوفمبر 2002 المتضمنة تقوية أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية .
- التعليم رقم 07/SG /79 يوم 30 جانفي 2007 الصادرة من وزارة ترقية الاستثمارات المتضمنة وضع مصلحة التدقيق الداخلي وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية .
- وقد أقر المرسوم التنفيذي رقم 96/09 المؤرخ في 29 فيفري 2009 المحدد لكيفية مراقبة والتدقيق للمؤسسات الاقتصادية، من طرف المفتشية العامة للمالية ضمنا بضرورة إنشاء هيكل للتدقيق الداخلي في المؤسسات والاهتمام بها، حيث نصت في المادة (02) منه على أن عمليات الرقابة والتدقيق التسيير، تشمل عدة ميادين وذكر منها سير الرقابة الداخلية وهيكل التدقيق الداخلي⁴.

الفرع الثاني : مفاهيم التدقيق الداخلي

- سيتم عرض بعض المفاهيم الخاصة بالتدقيق الداخلي، فمنها من يعرفه على أنه نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال إيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطرة والرقابة.
- وتوجد مفاهيم متعددة وموسعة حول التدقيق الداخلي يمكن عرض أهمها كما يلي⁵
- عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل، لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى .
 - كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه فعالية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة لغرض خدماتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها.
 - التدقيق الداخلي هو أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية ويمكن تعريفه بأنه نشاط تقيمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.⁶

⁴- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 14 المؤرخة في 03/04/2009 .

⁵- محمد فلاق ، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية والاقتصادية، الحاصلة على شهادة الإيزو 9001، ص5.

⁶- مصطفى سلامة صالح، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ، 2010، الطبعة الأولى، ص29.

التدقيق الداخلي هو وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المنظمة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمنظمة بهدف مساعدة أفراد المنظمة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال تزويد الأفراد بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بالفحص الأنشطة⁷.

- عرفه معهد المدققين الداخليين "نشاط تقويمي مستقل داخل الشركة يهدف إلى تدقيق المعاملات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة ، أي أنها رقابة إدارية تمارس لأجل قياس وتقويم فاعلية أساليب الرقابة الأخرى⁸.

- التدقيق يمثل الإجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد لتجميع وتقييم الأدلة الثبوتية حول معلومات مكيفة (معلومات عن طريق كميات أو مبالغ) تعود إلى المنشأة معينة وذلك لغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلاقة الموجودة بين هذه المعلومات والأسس والقواعد التي يجب إتباعها من قبل المنشأة وذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه المعلومة المكيفة⁹.

بناء على التعارف السابقة يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه وظيفة داخلية مستقلة ومحايدة، تقوم بتدقيق وتحليل المعاملات المحاسبية وبدورها يمكنه أن يعطي استشارات وتوصيات فنية تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرار السليم، بإضافة إلى انه يعمل كالمراقب لمختلف أفرع الإدارة ومعرفة ما إذا قامت بعملها على أكمل وجه.

المطلب الثاني : أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه

للتدقيق الداخلي أهمية بارزة في جميع المؤسسات وبمختلف أنشطتها وأحجامها لما لها من دور وفعالية، ولي كل شيء مهم هدف مسطر وضروري لقيام المؤسسة .

الفرع الأول :أهمية التدقيق الداخلي

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من طرف المؤسسات المتقدمة والنامية على حد سواء بوظيفة التدقيق الداخلي، ذلك لأنه عبارة عن نشاط تقويمي لأنشطة والعمليات كافة في المؤسسة ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها الإدارة في مختلف المجالات وتعد صمام الأمان في يدها، إذ يمكن بيان أهمية التدقيق الداخلي وفقاً لما يلي:¹⁰

⁷- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، الطبعة الأولى، ص46.

⁸- محمد زامل فليح الساعدي وحكيم حمود فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2019، الطبعة الأولى، ص14

⁹- محمد نواف وعباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، الطبعة الأولى، ص15.

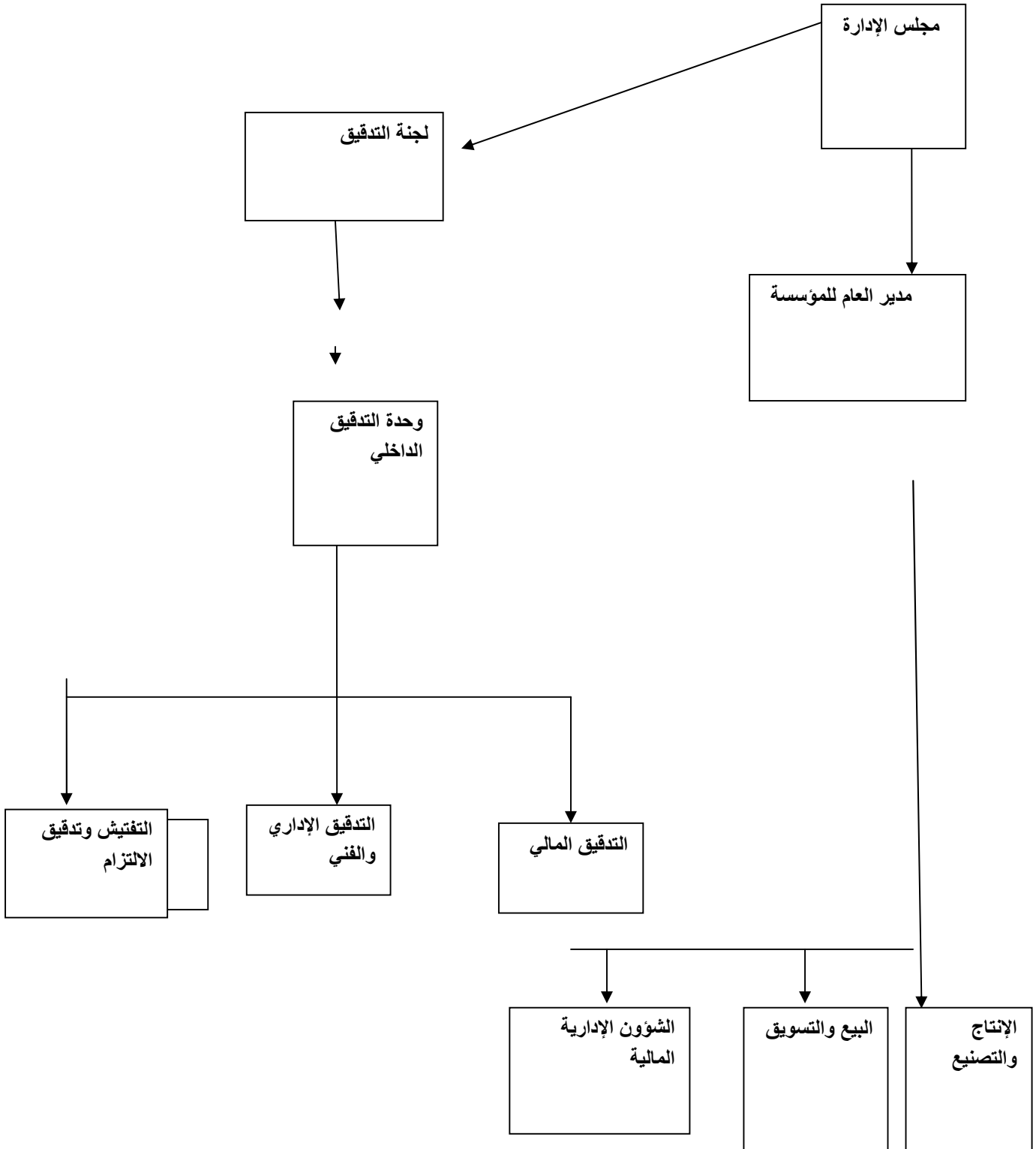
¹⁰-محمد رامل فليح الساعدي و حكيم حمود فليح الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص17 18.

- توافر جميع آليات الضمان المهمة لاستمرار المؤسسة من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة، وله دورا هاما في تحسين الإدارة والمسألة وغير مالية، إذ إن التدقيق الداخلي نشاط محوريا لتوفير ضمانات لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدير التنفيذي وأصحاب المصلحة بأن المؤسسة تدار بشكل فعال .
- يؤدي المدققين الداخليين دورا مهما في تقييم فاعلية أنظمة الرقابية والمساهمة في استمرار فاعلية هذا النظام، وذلك بسبب ارتباط قسم التدقيق الداخلي بأعلى مستوى في التنظيم مما يعطيه سلطة أقوى وتأثير أكبر في اتخاذ القرارات وهذا ما يجعل لوظيفة التدقيق الداخلي الدور الرقابي المهم في المؤسسة .
- خفض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين عملية التخطيط وتقليل التلّف، فضلا عن تحقيق عوائد سنوية تتحقق نتيجة لوجود هذه الوظيفة في المؤسسات.
- تحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة مع مراعاة الثقافة التنظيمية والقرارات الإدارية و ما يرتبط بها من فرص وتهديدات لغرض تحسينها، وبيان ما إذا كانت قادرة إدارة المخاطر على وضع أطر العمل لأموال بطريقة فاعلة وكفؤ .
- التنسيق مع الجهات المسؤولة عن الحوكمة كمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق أو الإدارة العليا عند الضرورة لضمان تصميم وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية كفاءة، لغرض منها تعزيز الضوابط وتحسين كفاءة وفاعلية العمليات والامتثال للقرارات.
- إفادة المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي من خلال توجيه الاستفسارات المناسبة لأفراد المناسبين ضمن القسم والتي يمكن أن يحصل بواسطتها على معلومات مفيدة تساعده في فهم بيئة المؤسسة وتحديد وتقييم مخاطر التدقيق والتأكيد، وذلك لان قسم التدقيق الداخلي يمكن أن يحصل على مثل هكذا معلومات في أثناء قيامه بمهامه الاعتيادية .
- وتكمن أهمية المراجع في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها في رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن المراجع الخارجي، وأهم آليات التحكم المؤسسي لذلك فقد ظهرت
- وتطورت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل أهمها:¹¹
- كبر حجم المؤسسة وتعدد عملياتها .
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى الإدارة الفرعية بالمؤسسة .
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء

¹¹ - حسينة الغطاس وشقيان سارة، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص8.

- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى البيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية .
 - تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة .
- كما يمكن عرض المكانة المهمة لتدقيق الداخلي والتي أثبتت الدراسات على أنه كلما ارتفعت المكانة التنظيمية لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية كلما تفوق العائد من نشاط التدقيق الداخلي على تكلفة هذا النشاط .
- وعليه يمكن عرض الهيكل التنظيمي الذي يوضح موقع ومكانة وأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة .

الشكل رقم (1) مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة



المصدر : يوسف سعيد المدلل، دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، مذكرة

ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص78.

الفرع الثاني : أهداف التدقيق الداخلي

إن الهدف من التدقيق هو مساعدة أفراد المؤسسة على تأدية مسؤوليتهم بفعالية وهذا من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات والتوصيات والتحليلات بالإضافة إلى كونها تهدف إلى :¹²

- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها
- متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييمها
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال

كما أن هناك العديد من الأهداف التي يحققها التدقيق الداخلي أهمها ما يلي :¹³

- مساعدة جميع مستويات الإدارة في المنظمة في، إخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج أعمالهم بشكل واقعي بعيد عن تحي، وفي حالة وجود ضعف أو ثغرات معينة يقدم توصيات لمعالجة وتصحيح هذه الأوضاع .

- إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسن عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه، وبناء عليه يشمل نطاق التدقيق الداخلي آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، التقييم والتوجيه وتقييم مستوى الأداء.

- التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية في المنظمة واختبار دقة العمليات والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات لتقرير مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات .

- التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفق للقوانين والأنظمة المعمول بها .

- تدقيق القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات المنظمة من سوء الاستعمال أو التلف و ضياع .

- التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات السارية التطبيق من قبل جميع العاملين في منظمة .

- الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد موطن الخطر واكتشاف الغش والاحتتيال .

- الفحص الموضوعي لأدلة الإثبات لتقييم مستقل الرقابة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم في أنشطة المؤسسة .

¹² - محمد صالح، التدقيق الداخلي ودوره في رفع من تنافسية المؤسسة، دار الرماح للنشر، عمان، 2016، الطبعة الأولى، ص44.

¹³ - عمر زهير عزا لدين، أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأردن، 2015، ص ص: 32-31.

- إمداد الإدارة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه، حيث أنه من واجب المدقق الداخلي أن يبين لإدارة المؤسسة عن طريق التوصيات عند القصور أو الخلل في النظام من أجل تحسينه .

- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين و الدائنين والدوائر الحكومية بالبيانات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلا للمؤسسة.

المطلب الثالث : أنواع وأساليب التدقيق الداخلي

تعتبر أنواع وأساليب التدقيق الداخلي من أساسيات التي يجب دراستها في التدقيق الداخلي، وهي على نحو الآتي:

الفرع الأول : أنواع التدقيق الداخلي

هناك العديد من الأنواع التي تميز التدقيق الداخلي منها التدقيق المالي والتدقيق التشغيلي والتدقيق الإلزامي.¹⁴

1- التدقيق المالي

يعرف التدقيق المالي بأنه فحص البيانات المالية والسجلات لبيان مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها وسياسات الإدارة

ويعد التدقيق المالي النوع التقليدي للتدقيق الداخلي لأنه يشتمل على تدقيق وتتبع القيود المحاسبية الخاصة بالأحداث الاقتصادية للشركة بشكل حسابي ومستندي وغيرها.

2- التدقيق التشغيلي :

يعرف بأنه " فحص أنظمة المؤسسة وراقبتها الإدارية والأداء التشغيلي لها وفقا لطرائق محددة ضمن أهداف الإدارة، وذلك من أجل التحقق من فاعلية وكفاءة واقتصادية الأنشطة التشغيلية بهدف فحص وتقييم أعمال وأنشطة المؤسسة والتحقق من كفاءة وفاعلية والاقتصادية الموارد المستخدمة وفقا لخطة معدة مسبقا

3- التدقيق الإلزامي

إن الهدف الأساسي من تدقيق الالتزام هو لتحديد فيما إذا كانت المؤسسة قد التزمت با الإجراءات والقواعد الموضوعية من سلطة أعلى، كذلك يشمل هذا النوع من التدقيق تحديد ما إذا كان العاملون في إدارة المالية يقومون باتباع الإجراءات الموضوعية من المدير المالي في المؤسسة.

¹⁴ محمد زامل فليح الساعدي وحكيم محمود فليح الساعدي : مرجع سبق ذكره ، ص ص 21 -22.

4- تدقيق نظم المعلومات

يقصد بتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في تغطية والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق، فن تدقيق عمليات وبيانات الحاسب الآلي ونظام المعلومات المستخدمة في المؤسسات يعتبر من المهام الأساسية في التدقيق الإلزام وتدقيق العمليات ومما يزيد من أهمية وضرورة تدقيق عمليات وبيانات الحاسب الآلي ونظام المعلومات الإلكترونية وتلبية حاجة أعمالها إضافة إلى الدور الرئيسي الأهم والذي تلعبه أنظمة المعلومات الإلكترونية في أداء المهام اليومية وفي إعداد التقارير التي يعتمد عليها المدراء في اتخاذ قراراتهم.¹⁵

5- التدقيق البيئي

يمكن عرض التدقيق البيئي في العناصر الموالية:¹⁶

- التدقيق ألتزامي بالقوانين الخاصة بالبيئة وتسري على ما يجري من عمليات وعلى ما جرى في الماضي أو ما يتوقع إجراءه في المستقبل .
- تدقيق نظام إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض نظام العمليات الحالية لمخاطر البيئية في المستقبل .
- تدقيق الأضرار البيئة المستقبلية المتعلقة بتسهيلات المعالجة والتخزين والتخلص من الفضل .
- تدقيق الألتزامات الخاصة بالبيئة .
- تدقيق المنتجات .

الفرع الثاني : وسائل التدقيق الداخلي

حتى يقوم المدقق بإنجاز مهامه عليه بالاعتماد على عدة وسائل وتقنيات.¹⁷

1-المعاينة والجرد الفعلي

لكي يتأكد المراجع من صحة وحقيقة الرصيد الدفترى لأصل فيقوم بمعاينة الأصل ميدانياً والوثائق المثبتة لوجوده، ولقيام بعمليات العد والقياس والجرد، فهي أهم وسيلة لتحقيق من الوجود الفعلي للأصل.

2-المراجعة المحاسبية

تهدف إلى التأكد من سلامة الأرقام والبيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات والكشوف والقوائم من الناحية المحاسبية فقط، كمراجعة جميع الصفحات دفتر اليومية وترحيل جميع المجاميع من صفحة إلى أخرى.

¹⁵نعيمه قلقول : دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم المالية ومحاسبية ، جامعة أم البواقي ، 2018 ، ص ص 8-9.

¹⁶نعيمه قلقول : مرجع سبق ذكره ، ص 9.

¹⁷خالد جمال الجعرات ، بوظرة فضيلة : دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي في ضبط ممارسات المحاسبة الإبداعية ، المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، يومي 24-25 أكتوبر 2017 ، جامعة أم البواقي ، ص 6.

3-المراجعة المستندية

لا بد للمراجع أن يتحقق من الشروط الواجب توفرها في المستندات لأنها دليل لإثبات قرينة من قرائن التدقيق و لأن المستندات هي الأوراق التي تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على أدلة الإثبات في المراجعة.

4-نظام المصادقات

إن المصادقات هي عبارة عن بيان إقرار مكتوب من الغير ويرسل إلى المراجع بغرض التأكد من صحة رصيد أو بيانات معينة، وهذه الوسيلة من أقوى أدلة الإثبات كونها من طرف ثالث خارج المؤسسة مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، أوراق المالية المدعومة لدى البنوك.

5-نظام الاستفسارات والتتبع

يوجه المراجع بعض الأسئلة الاستفسارية للمتخصصين داخل المؤسسة وهذه الاستفسارات تأخذ أحد الشكلين إما شفوية أو كتابية.

6- نظام المقارنات والربط بين المعلومات:

تتمثل في إجراء مقارنات بين معلومات الفترة الحالية والفترة السابقة ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية قصد ملاحظة التغيرات وتحليل أسبابها.

7-المراجعة الإنتقادية:

يقوم المراجع الداخلي بدراسة اعتيادية فاحصة بنم عن بعض العمليات أو بعض الدفاتر أو أحد الحسابات أو القوائم المالية بهدف اكتشاف أو ملاحظة أي أمر لم يظهر أثناء المراجعة السندي.

المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي

حتى نقوم بدراسة معايير التدقيق الداخلي علينا بإتباع بعض الخطوات.

الفرع الأول: مفهوم معايير التدقيق الداخلي

تعرف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي على أنها متطلبات إجبارية متكاملة الصادرة عن معهد المدققين الداخليين تعكس أفضل الممارسات المطلوبة في مهنة التدقيق الداخلي وتحديد الإطار الذي يعمل ضمنه، كما تشكل نموذج لقياس أداء ممارسي المهنة ومتابعته وتحسينه¹⁸

كما تعرف على أنها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين، وتعتبر معايير

1 منى كشاط، تطور واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسة المهنية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، علوم التسيير ، إدارة أعمال المؤسسات ، سطيف ، الجزائر ، 2018/2019 ، ص 39.

التدقيق الداخلي الصادرة عن IIIA الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في العالم حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال.¹⁹

الفرع الثاني: اعتبارات وضع المعايير

راعت اللجنة عند وضع المعايير الاعتبارات عديدة منها ما يلي:²⁰

- اختلاف المعلومات المالية التي يتم مراجعتها سواء في شكلها أو في مضمونها من دولة إلى أخرى، وفقاً لتباين أنظمتها ولوائحها المتحركة في إعدادها، باختلاف الممارسات المهنية المتبعة .
- استبعدت اللجنة هيمنة تلك المعايير على الأنظمة المحلية المتحركة في مراجعة القوائم المالية في دولة معينة، وذلك لإضفاء صفة المرونة عليها من جهة وإمكان الحصول على قبول اختياري .
- تطبيق تلك المعايير على المراجعة المستقلة التي تهدف إلى فحص فني ومحايد للقوائم المالية للمؤسسة.

- إجازة اللجنة تطبيق تلك المعايير على الخدمات الأخرى للمراجعين متى كان ذلك ملائماً.

- عدم إصدار أي معيار إلا إذا تم إقراره من قبل ثلاث أرباع عدد أعضاء اللجنة.

- إصدار المعايير بعد إقرارها باللغة الإنجليزية.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف معايير التدقيق الداخلي :

تتمثل أهمية وأهداف معايير التدقيق الداخلي في التالي .²¹

1- أهمية معايير التدقيق الداخلي

تتمثل أهمية معايير التدقيق الداخلي في مجموعة من نقاط نسردها أهم منها :

- تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية والتي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم .
- تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة لإدارة ، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين سيمكن الإدارة من الاعتماد على التقارير المقدمة لها من قبلهم عند أدائهم لوظائفهم في المؤسسة.
- تعتبر وجود معايير تدقيق يلتزم بها المدققين الداخليين ضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي لأنها تطمئنه على متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.
- يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

2 كمال محمد سعيد كامل النونو : تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2009 ، ص 52.

3 كمال محمد سعيد كامل النونو : نفس المرجع ، ص 53 .

1 - كمال محمد سعيد كامل النونو ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 - 53 .

2- أهداف معايير التدقيق الداخلي :

- تم تحديدها من طرف معهد المدققين الداخليين أهداف معايير التدقيق الداخلي بأنها (IIA)
- بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن تكون عليها التدقيق الداخلي .
 - وضع إطار عام الأداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن .
 - وضع أسس لقياس أداء التدقيق الداخلي.
 - التأسيس لعمليات معالجات تنظيمية متطورة وتشجع إدخال تحسينات عليها .
 - وفي هذا السياق قالوا كل من shales.w و shandle.s في كتابيهما "Theory of Auditing".
- الصادر عام 1978 انه "لا يمكننا أن نتصور وجود تدقيق من دون معايير فالمعايير لازمة لإبداء الرأي ويجب علينا أن نتقبل هذا الفرض دون إثبات، فالأحكام التي يصدرها المدقق دون افتراض معايير معينة هي أحكام غير منطقية فالمعايير هي التي تحدد نوعية الحكم وتمثل وحدة القياس اللازمة عند إصدار رأيه.²²

الفرع 4 : أصناف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق داخلي

صنف معهد المدققين الداخليين وقام بتقسيم المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إلى صنفين رئيسيين وهما معايير الصفات ومعايير الأداء وإلى صنف ثالث ثانوي والمعروف بمعايير التنفيذ.

1 معايير الصفات

تسمى أيضا بمعايير السمات وكذلك بسلسلة الألف، تصف هذه الفئة من المعايير السمات والخصائص الواجب توافرها لدى المدققين وفي دوائر المدققين، وتضم أربع مجموعات موضحة في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): مجموعات معايير الصفات

اسم المجموعة	رمز المجموعة	المعايير الفرعية التابعة للمجموعة
الغرض والصلاحيات والمسؤوليات	1000	1010 الإقرار بالإرشادات المطلوبة في ميثاق التدقيق
الاستقلالية والموضوعية	1100	1110 الاستقلالية التنظيمية
		1120 الموضوعية الفردية

2 - محمد صالح، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية "رماح" عمان ،الأردن، 2016، الطبعة الأولى، ص 36 .

1130 الإضرار بالاستقلالية أو الموضوعية		
1210 الكفاءة	1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية
1220 العناية المهنية المستمرة		
1230 التكوين المهني		
1310 متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة	1300	برنامج ضمان وتحسين
1320 التقارير المتعلقة ببرنامج ضمان وتحسين الجودة		

المصدر: منى كشاط، تطوير واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا للعناصر إطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

2 معايير الأداء

معايير الأداء التي تعرف أيضا بسلسلة الألفين، تصف هذه الفئة من المعايير طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، وتعرف بمقاييس الجودة التي تسمح بقياس الخدمات المقدمة من طرف تلك الأنشطة. وتضم سبع مجموعات رئيسية يلخصها الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): مجموعات معايير الأداء

اسم المجموعة	رمز المجموعة
إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	2000
طبيعة عمل التدقيق الداخلي	2100
التخطيط لمهمة التدقيق الداخلي	2200
تنفيذ المهمة	2300
تبليغ النتائج	2400
متابعة أعمال التحسين	2500
قبول الإدارة للمخاطر	2600

المصدر: منى كشاط : تطوير واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية ، مرجع سبق ذكره، ص 43

3 معايير التنفيذ

المعرفة بسلسلة (nnnn.xn) تعطي وصفاً لكيفية تطبيق معايير الصفات في أنواع معينة من المهام التدقيق الداخلي لتوفير خدمات استشارية أو تأكيدية. فعلى خلاف المعايير الصفات ومعايير الأداء التي يمكن تطبيقها على كل من خدمات التدقيق سواء أكانت تأكيدية أو استشارية، فإن طريقة تطبيق المعايير التنفيذية تتباين على حسب طبيعة الخدمة المقدمة .

للإشارة في طريقة قراءة معيار التنفيذ مثلاً الخدمة الاستشارية الذي يرمز لها بحرف "C" بعد رقم المعيار كما في (nnnn.c1) وفي الخدمة التأكيدية التي يشار لها بالحرف "A" بعد رقم المعيار (nnnn.A1)²³

ونجد من ناحية أخرى تقسيم آخر ومبسط حول معايير التدقيق الداخلي والذي يتمثل في وثيقة رسمية صادرة عن هيئة معايير التدقيق الداخلي، تحدد فيها متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي، وتقييم أداءه .وتعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في العالم، حيث تنقسم إلى مجموعتين²⁴:

- المجموعة الأولى (المعايير الخاصة):

معايير الاستقلالية والموضوعية، معايير الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة، معايير برنامج ضبط الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي، معايير الأهداف والمسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي -المجموعة الثانية (معايير الأداء):

معايير إدارة سلطة التدقيق الداخلي، معايير طبيعة العمل، معايير تخطيط عملية التدقيق، معايير الأداء وتنفيذ عملية التدقيق، معايير توصيل نتائج التدقيق الداخلي، معايير مراقبة تنفيذ التوصيات، معايير مستوى المخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات .

المطلب الخامس : علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

حتى يتم دراسة هذه العلاقة يجب أولاً التعرف على المدقق الخارجي والذي يسمى كذلك بمحافظ الحسابات، وبعد ذلك نميز بين التدقيق الداخلي والخارجي، وبعد ذلك نتطرق إلى أي مدى يؤثر المدقق الخارجي على الداخلي .

²³ - منى كشاط، مرجع سبق ذكره، ص43.

²⁴ -J.Renard.théorie et pratique de L audit interne. ED.organisation.6eme.ED. paris. 2007.p115.

الفرع الأول : تعريف وتقسيمات التدقيق الخارجي (محافظ الحسابات)

سيتم عرض بعض التعاريف للتدقيق الخارجي وتقسيمه

تعريف التدقيق الخارجي : سيتم عرض بعض التعاريف للتدقيق الخارجي، يوجد من يعرفه على أنه

تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المنشأة والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة مالية معينة .²⁵

كما تم تعريفه على أنه ذلك الشخص المستقل عن المؤسسة والمؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية من غير الموظفين أو المساهمين فيها، حيث يتمتع باستقلالية تامة، وفي أغلب الأحيان يعين من خارج المؤسسة الاقتصادية (من قبل المساهمين أو الدولة).²⁶

أما فيما يخص تأهيل المدقق الخارجي فإما أن يكون تماشيا مع المعايير الدولية أو مع المعايير البلد الذي يعمل فيه المدقق، وعادة يقوم المدقق الخارجي بتدقيق نظم الرقابة الداخلية والقيود والسجلات المحاسبية تدقيق انتقادي قبل إبداء رأيه في صحة المركز المالي .

وينقسم التدقيق الخارجي في الجزائر إلى الأقسام الثلاث التالية²⁷:

1- التدقيق القانوني : أي الذي يفرضه القانون ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية الذي يقوم بها محافظ الحسابات .

2- التدقيق التعاقدية (تدقيق اختياري): وهو الذي يقوم به محترف بطلب من أحد الأطراف (داخلية أو خارجية)، المتعاملة مع المؤسسة والذي يمكن تجديده سنويا .

3- الخبرة القضائية : وهي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة .

الفرع الثاني : التميز بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

ويمكننا التميز بين التدقيق الداخلي وتدقيق الخارجي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 03 : التميز بين التدقيق الداخلي والخارجي

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الأهداف الرئيسية	- خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي فعال ويقدم معلومات سليمة ودقيقة للإدارة،	- خدمة المساهمين والملاك عن طريق إبداء الرأي في مدى سلامة وصدق تمثيل القوائم

²⁵- إيهاب نظمي و هاني العزب، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص25 .

²⁶- بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص12.

²⁷- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص47.

<p>المالية التي تعدها الإدارة عن نتائج الأعمال والمركز المالي .</p> <p>- اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية النهائية .</p> <p>- المصادقة على صحة ومصادقية المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة .</p>	<p>وسلامة نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي اكتشاف الأخطاء والانحرافات عن السياسات الموضوعية والعمل على الحد منها، -تقييم أنشطة المؤسسة وتقديم الحلول المناسبة .</p>	
<p>- شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين من طرف المساهمين .</p>	<p>- شخص موظف داخل الهيكل التنظيمي للمشروع يعين من طرف الإدارة .</p>	<p>نوعية من يقوم بالتدقيق</p>
<p>- يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي</p>	<p>- يتمتع باستقلال جزئي عن بعض الإدارات لكنه يدعم رغبات وحاجيات الإدارة الأخرى .</p>	<p>درجة الاستقلال</p>
<p>- مسؤول أمام الملاك والمساهمين ويقدم تقريره عن نتائج الفحص الذي يبدي فيه رأيه عن القوائم المالية .</p>	<p>- مسؤول أمام الإدارة ومستويات الإدارة العليا التي تستلم منه تقرير بنتائج الفحص والدراسة .</p>	<p>المسؤولية</p>
<p>- يحدد بمقتضى أمر التعيين والعرف السائد، معايير التدقيق المتعارف عليها ونصوص القوانين المنظمة لها.</p>	<p>- تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي حسب المسؤوليات التي تقدم إليه .</p>	<p>نطاق العمل</p>
<p>- غالبا ما يتم الفحص مرة واحدة في نهاية السنة المالية أو على فترات منقطعة أحيانا .</p>	<p>- يتم الفحص على مدار السنة بصفة مستمرة .</p>	<p>توقيت الأداء</p>

المصدر : محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي :المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص43.

الفرع الثالث : محددات استعمال المدقق الخارجي لأعمال التدقيق الداخلي

لا يستعمل المدقق الخارجي أعمال التدقيق الداخلي إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط أهمها :²⁸

1- كفاءة المدقق الداخلي :

وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المهارات اللازمة لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بفعالية، وتمتعهم بالمعرفة الكافية التي تمكنهم من اكتشاف مخاطر الاحتيال، وكذا المخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها مع توخي العناية المهنية اللازمة

2- استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي :

استقلالية المدقق الداخلي هي عدم التأثير على أداء وعمل وأراء المدققين الداخليين، فمن أجل تحقيق الدرجة اللازمة من استقلالية وتنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي بفعالية يحق لرئيس التدقيق الداخلي الإبلاغ هن نتائج عمله، ويجب عليه تقديم تقاريره إلى أعلى مستويات الإدارة حتى تكون له السلطة الكافية للوفاء بمسؤولياته .

- تكامل التدقيق الداخلي والخارجي لضمان جودة التدقيق

يقسم التدقيق وفقا للقائم به إلى تدقيق داخلي وخارجي، ويعتمد التدقيق الخارجي والداخلي على جودة هذا الأخير، حيث يتم قياس جودة التدقيق الداخلي باستخدام مقياس مركب لجودة التدقيق كما يلي :

- قياس جودة الكفاءة والعناية المهنية الواجبة: ويشمل قياس كفاءة والعناية المهنية اللازمة

خمس عناصر هي : الخلفية التعليمية، المؤهلات العلمية، التطور المهني المستمر، خبرة المدقق الداخلي في مجال التدقيق، والمعرفة ببرامج التدقيق بمساعدة الكمبيوتر .

3- قياس جودة استقلالية المدقق الداخلي : قياس استقلالية المدقق الداخلي يشمل ستة عناصر

هي : تواتر حضور اجتماعات المجلس، القدرة على تقييم المعلومات الضرورية، عدم المشاركة في وظائف أخرى غير التدقيق، عدم المشاركة في تصميم إجراءات التدقيق الداخلي، التقارير إلى لجنة التدقيق، امتلاك سلطة تعيين أو عزل رئيس التدقيق الداخلي كسلطة لرقابة الداخلية .

²⁸- شدرى معمر سعاد و رشام كهيبة، أثر كفاءة المدقق الخارجي على تحسين جودة التدقيق بالاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي،مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 1، 1جانفي 2022 ، ص ص 50 51

4- قياس جودة أداء العمل للمدقق الخارجي : ويتم قياس جودة أداء العمل من عدة عناصر أهمها : تقرير التدقيق الداخلي، استجابة الإدارة لتقارير التدقيق الداخلي، النسبة المئوية للوقت الذي يستخدمه التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر والرقابة و الحوكمة لقياس ضمان الجودة، وقد توصلت الدراسات إلى أن جودة لجنة التدقيق واستقلالية المدقق الداخلي تعتبر مهمة في التأثير على القرار المدقق الخارجي للاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي، كما أن كفاءة المدقق كافية لأخذ المدقق الخارجي قرار الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي²⁹.

المبحث الثاني: الإطار النظري ولمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

الرقابة هي إجراءات أو عمل تقوم به الإدارة لضمان إنجاز الأعمال والأهداف المسطرة وقد أدى ظهور المشاريع الضخمة إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاما يساعد الإدارة في الوفاء بأهدافها، وارتبط مفهوم الرقابة الداخلية في البداية بحماية النقدية باعتبارها أكثر الأصول عرضة للتلاعب والاختلاس .

ومن خلال مما سبق قسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب لتفصيل أكثر في نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول : تعريف وخصائص نظام الرقابة الداخلية

هناك العديد من التعاريف والخصائص التي تتكلم على نظام الرقابة الداخلية .

الفرع الأول : مفاهيم حول نظام الرقابة

لا يمكن حصر تعريف واحد لنظام الرقابة الداخلية لأنه يوجد العديد من تعريفات التي تصب في هذا السياق وعليه ذكرت مجموعة من المفاهيم وتعريفات التي اشتهرت وتفق عليها أهل الاختصاص وهي كالآتي

تعرف حسب المعيار الدولي رقم 400 : تعني كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدف الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منظم و كفاء، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة و حماية الأصول و من و اكتشاف الاحتيال والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب³⁰

وتعرفه جمعية المدققين الأمر كين : ونص على الرقابة الداخلية هي اجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على نقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك

²⁹- شدرى معمر سعاد و رشام كهينة، مرجع سبق ذكره، ص52.

³⁰- فاطيمة بحاس، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة ماستر ، مسيلة ، جزائر ، 2017 ، ص18.

الدفاتر والنتيجة للتطور في الجانبين الاقتصادي والإداري وتبنيه الأهمية الحفاظ على الأصول الأخرى بالإضافة للنقدية³¹.

ويعرف وفق للجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على تمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية³².

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين كما يلي

"الرقابة الداخلية هي سيرورة مطبقة من قبل المسؤولين (المدراء) والموظفين في أي مؤسسة وفي أي مستوى تكمن من ضمان:³³

سلامة ونزاهة وكمال المعلومات وحماية موجودات المؤسسة، احترام السياسات والمخططات والإجراءات والقوانين والتنظيمات الاستعمال الاقتصادي والفعال للموارد وتنفيذ الأهداف والأغراض الممنوحة لكل نشاط أو برنامج.

عرف معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الرقابة بأنها:³⁴ تعني لإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الأهداف والخطط والبرامج تتم حسب المعايير المحددة أو أن الانحرافات عن هذه المعايير يتم اكتشافها وتحديد المسؤولية عنها، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها، وبذلك ترتبط وظيفة الرقابة بكل من وظيفة التنظيم، فالرقابة ناتج عملية التخطيط والتنظيم والتوجيه السليم بواسطة الإدارة.

ويمكن مما سبق استخلص تعرف لنظام الرقابة الداخلية ونسقه على نحو الآتي .

"أن الرقابة هي احد وظائف الإدارة، لأنها عملية تهدف إلى معرفة مدى انجاز الأهداف وعن أهم المشاكل والمعوقات داخلية للمؤسسة، والرقابة هي ناتج عن عملية تخطيط والتنظيم والتوجيه السليم الإدارة، لأنها تهدف إلى التأكد من مدى تطبيق المؤسسة إلى القوانين والتشريعات والتنظيمات من اجل الحفاظ على أصولها .

الفرع الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية

³¹ - إيهاب نظمي و هاني العزب، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012، الطبعة الأولى، ص133.

³² - إيهاب نظمي ، هاني العزب، نفس المرجع ، ص134 .

³³ - محمد نواف وعباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، ص251.

³⁴ - عيسى بن سندی غنام السحيمي المطيري، الرقابة الداخلية في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية وأثارها في الرقابة من الجرائم المالية ،

رسالة مقدمة للحصول على الماجيستير، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، رياض، 2010، ص50.

- يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والمميزات التي من خلالها يمكن معرفة درجة الاعتماد في المؤسسة عليه وهي كالتالي:³⁵
- الفصل بين المسؤوليات: يؤدي الفصل بين مسؤوليات العاملين في المؤسسة إلى التقليل من احتمالات الغش، أو حدوث المخالفات ويعتمد هذا الأمر على الفصل بين الوظائف للاحتفاظ بالأصل أو حيازته، وبين عملية الإثبات والسجلات وبين سلطة التصديق والتصريح بالعمليات المالية.
 - الحماية المادية للأصول والمستندات والسجلات: وهذا للحفاظ على أصول ومستندات المنشأة في مكان أمين لتفادي مخاطر سوء استخدامها، وهذا لا بد من توفر إمكانيات ملائمة لحماية ووقاية كل من الأصول والسجلات من التلف والفساد أو الضياع.
 - رقابة وقائية ذات كفاءة: يجب توفر مجموعة من معايير الأداء حتى يمكن استخدامها كأساس لمقارنة الأداء الفعلي، وتتمثل هذه المعايير في إجراءات رقابية وقائية كنظام التكاليف المعيارية بالإضافة إلى أساليب وإجراءات حماية أصول المنشأة.
 - نظام محاسبة المسؤولية: بوجه عام يقصد به تقييم أداء قسم بالمنشأة على أساس العناصر أو العمليات التي تدخل في اختصاص المسؤول على هذه الأقسام ولهذا يجب تحديد لكل قسم على حده العناصر التي يمكن للمسؤول عن القسم التحكم والرقابة عليها.
 - تقارير الأداء الملائمة: هي بمثابة العمود الفقري لنظام الرقابة الإدارية، حيث تهدف إلى مدى إدارة المنشأة بالمعلومات المناسبة التي تشير إلى كفاءة التطبيق والالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال كما أن إتباع أسلوب الإدارة في إعداد هذه التقارير يزود المسؤولين بمعلومات عن الانحرافات الهامة عن معايير الرقابة.
 - المسار الجيد للمراجعة: يرتبط مسار المراجعة بمدى إمكانية تتبع مسار العمليات المحاسبية من المستند الأصلي حتى مرحلة وجودها النهائية في التقارير المالية، ويعد هذا المسار من أهم أساليب الرقابة لأنه يسمح بالتعرف على الأحداث الاقتصادية المنجزة من طرف المنشأة حيث يمكن اكتشاف وتصحيح أي تلاعب.
 - كفاءة الموظفين: حيث يؤدي عدم كفاءة الموظفين إلى عدم الكفاءة في استخدام أصول المؤسسة ومن ثم عدم تحقيق سياستها وأهدافها، ونتيجة لذلك يجب على المنشأة إتباع سياسة سليمة في تعيين موظفيها أو ترقيتهم وعلى المراجع التحقق من مدى ملائمة مؤهلات الموظفين.³⁶

³⁵ أمير حسام الدين رغيص، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021، ص 6.

³⁶ - أمير حسام الدين رغيص، مرجع سبق ذكره، ص ص 7 و 8.

- ومن خلال هذه الدراسة ومن مكتسباتي القبلية يمكن أن نذكر بعض الخصائص المختصرة حول نظام الرقابة الداخلية.
- الملائمة : على مؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها رأي حسب حجم المؤسسة .
- المرونة :أي تناسب أسلوب الرقابة المنبع مع احتياجات المؤسسة أي يمكن تعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمن من ذلك .
- مقارنة العائد بالتكاليف : إن أي عمل تجاري تقوم به المنشأة يجب مقارنة العوائد بالتكاليف، ويجب أن تكون تكاليفها أقل من عوائدها ،حتى تحقق المؤسسة الربح المرجو .
- الفعالية : يقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي ناجح وبأقل تكاليف.
- الموضوعية : يقصد بها أن لا يكون نظام الرقابة الداخلية خاضع لمحددات واعتبارات شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون نظام الرقابي قادرا على توفير معلومات صحيحة

المطلب الثاني : أهداف نظام الرقابة الداخلية

تكمن الأهداف الرئيسية لنظام لرقابة الداخلية في أمور الآتية :

- تنظم المشروع لتوضيح السلطات و الصلاحيات و المسؤوليات.
- حماية أصول المشروع من الاختلاس و التلاعب.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات و القرارات الإدارية.
- رفع المستوى الكفاية الإنتاجية.
- تشجيع الالتزام بالسياسات و القرارات الإدارية.
- تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المؤسسة .³⁷
- الرقابة على استخدامات المتاحة.
- وضع نظام للسلطات و المسؤوليات و تحديد الاختصاصات.
- حسن اختبار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
- تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل .³⁸

³⁷- إيهاب نظمي ،هاني العزب:تدقيق الحسابات مرجع سبق ذكره،ص 134 .

³⁸- أحمد فايد نورا لدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية ، طبعة الأولى ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 49.

ومن خلال هذه الأهداف يلاحظ أن الرقابة الداخلية تشمل على جوانب المحاسبية واقتصادية و إدارية.³⁹

- جوانبها المحاسبية :حماية أصول و التحقيق من صحة البيانات والقوائم المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها .

- جوانب محاسبية واقتصادية: أساليب التخطيط وبحوث العمليات والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والانحرافات وأسبابها وأساليب مراجعتها.

- جوانب اقتصادية: مرتبطة بزيادة الكفاءة التشغيلية أي تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لمنع الإسراف والضياع والعدم والتلف وأعطال التجهيز الآلي.

- جوانب إدارية : تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعية من قبل الإدارة ودراسة الزمن والحركة، وبرامج تدريب العاملين والرقابة على الجودة .

المطلب الثالث : مقومات وأنواع نظام الرقابة الداخلية

تعتبر كل من المقومات وأنوع نظام الرقابة الداخلية هي أول الخطوات التي يقوم هذا النظام وعليه يتم دراسة كل منهم على س نحو التالي :

الفرع الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية

إن الحاجة لوظيفة الرقابة تنشأ نتيجة وجود احتمال لحدوث أخطاء في تنفيذ الأهداف الموضوعية مسبقاً، ومن خلال ما تطرقنا إليه في دراسة فإننا نجد هناك جانبين الأول جنب إدارية والثاني محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية نذكر منها

1- هيكل تنظيمي كفاء :

إن وجود هيكل تنظيمي كفؤ يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعالة كونه يحدد المسؤوليات بدقة وعاملاً أساسياً لتحقيقها، فوجود خطة تنظيمية سليمة توضح الإدارات الرئيسية وتحدد مسؤوليات وسلطات هذه الأخيرة بدقة تامة وتبدأ عملية التنظيم بتوظيف الأنشطة المختلفة ووضعها في مجموعات متجانسة يعهد بها الإدارة والأقسام يكون هناك مسؤول عن كل منها ويسؤل أمام مستوى إدارة الأعلى منه في الخرائط

التنظيمية .⁴⁰

³⁹ - إيهاب نظمي ،هاني العزب ، مرجع سبق ذكره ،ص 134 135 .
⁴⁰ إيمان دغة وعنان رحمة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير 23، ص 23، جامعة قاصد مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2019 ، ص 23.

2- توفير الموظفين الأكفاء:

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة أو الذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم، إذ يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، أو ترقية موظفيها الحاليين خلال إعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى موظفي المؤسسة، يجب التأمين على المسؤولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة .

3- معايير أداء سليمة :

إن وجود هيكل كفاء وعماله مدربة وذات كفاءات عالية لا يعني تخلي عن توفير معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات

4- مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول :

كل من السياسات والإجراءات أداء جيدة لنظام الرقابة الإدارية، إذ تتطلب حماية الأصول ومنع تبديلها توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام والتقارير المتداولة بينها، فقد تكون هذه الإجراءات في صورة رسومات معينة وواضحة تحدد مساراتها وكيفية تنفيذها .

5- قسم المراجعة الداخلية :

من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد ،وجود قسم تنظيم إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة، وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام .⁴¹

6- نظام محاسبي سليم :

لتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات، ويجب أن يتضمن أساليب فنية للتحقق من جدية المعلومات وللتأكد من دقتها وسلامة تبويبها ،كما يجب أن يشتمل على مجموعة مستندات (الداخلية والخارجية) لكل عملية من عمليات المؤسسة مع وجوب تسجيل العمليات المحاسبية أولا بأول، ويتطلب ذلك ضرورة وجود مجموعة دقتيرية مناسبة لحجم المؤسسة، وطبيعة أعمالها، وتباع مبدأ تقسيم العمل حتى يتاح للفرد مراجعة عمل من سبقه للقضاء على احتمالات الخطأ والغش وسرعة كشفها، وأن يعتمد النظام على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية، وباستخدام أمثل

⁴¹ فضيلة بوطورو، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في بنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2007، ص23.

للحاسوب في تنفيذ العمليات المحاسبية، ويجب أن يتماشى النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة لسهولة إجراء وتطبيق محاسبة المسؤولية.

7- نظام مستندي دقيق :

لتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتميز النظام المستندي بالتنسيق والترابط بين التنظيم المحاسبي والمستندي الإداري، حتى يسهل حصر المسؤوليات والمتابعة تنفيذ الإجراءات من ناحيتين الشكلية والموضوعية في الوقت المناسب، وتحديد عدد الصور المناسبة والمطلوب إعدادها لكل عملية مستندية لإمكان المتابعة والرقابة، كما يجب التقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية إلى أدنى حد ممكن حتى يتم تبسيط العمل الإداري والمكتبي وتسيير والإجراءات في المؤسسة.⁴²

8- استخدام الوسائل الآلية والالكترونية

يؤدي استخدام الوسائل الآلية الالكترونية في انجاز الأعمال المحاسبية إلى سرعة انجازها وتقليل الأخطاء، ورفع كفاءة العمل المحاسبي، فاستخدام الآلات الحاسبة يساعد على انجاز العمليات الحسابية بدقة كبيرة وسرعة فائقة كذلك تساعد الآلات تسجيل النقدية في ضبط حركة النقدية المحصلة، كما أن الحاسبات الالكترونية تعطي نتائج دقيقة وسرعة فائقة.⁴³

المخطط رقم (02): مخطط يوضح مقومات نظام الرقابة الداخلية



المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني : أنواع نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة ثلاث أنواع أساسية تميزه عن باقي الأنظمة وتتمثل في نظام الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية المحاسبية والضبط الداخلي وسوف نفضل فيها أدناه

1- الرقابة الداخلية الإدارية :

تتضمن خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءات إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشمل هذه الخطة على كل ما هو إداري سواء كانت برامج

⁴²-أحمد قايد نورا لدين،التدقيق المحاسبي، دار الإعصار العلمي، عمان ، الأردن ، 2017، الطبعة الأولى،ص68.
⁴³-إيهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

تدريب خاصة بالعمل، أو طرق التحليل الإحصائي لدراسة وضع المؤسسة، أو التقارير الأداء أو الرقابة على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الأنظمة الرقابية الأخرى.⁴⁴

ومن خلال هذه الدراسة نجد أن الرقابة الإدارية تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وإتباع السياسات المرسومة، ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الإنتاج والبرامج والتدريب وغير ذلك ويحقق هذا النوع من الرقابة من خلال مجموعة من نقاط، أهمها:

- تحديد الأهداف العامة والأهداف الفرعية .
- وضع خطة تنظيمية لضمان تحقيق ما جاءت به الإجراءات وخطوات وتحقيق الأهداف الموضوعية .
- وضع نظام لتقدير العناصر على اختلاف أنواعها بشكل دوري على أساسه يتم المقارنة وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة .
- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها وتحقيق أهدافها .

2- الرقابة الداخلية المحاسبية :

وتعبر عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية، المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة هذا من جهة، والعمل على حماية أصول المؤسسة من جهة أخرى.⁴⁵

3- الضبط الداخلي

وهي خطة تنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع أو المنظمة من الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام، ولن ننسى بأنها وظيفة داخلية تابعة الإدارة المنظمة ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على مايلي

- تقسيم العمل .
- المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمرجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل -استخدام وسائل الخدمة المزدوجة .
- التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهدة .⁴⁶

⁴⁴-رزق أبو زيد الشحنة ، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، الطبعة الأولى، ص205.

⁴⁵رزق أبو زيد الشحنة ، نفس المرجع ، ص205.

⁴⁶ عادل غزي، تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية، جمعية إطار الرقابة والتفقد والتدقيق بالهيكل العمومية التونسية ووزارة الشؤون الاجتماعية، تونس، 2018، ص15 .

المطلب الرابع : إجراءات نظام الرقابة

تتكون إجراءات نظام الرقابة من ثلاثة إجراءات مهمة وأساسية.

1- إجراءات تنظيمية وإدارية :

وتتمثل فيما يلي :⁴⁷

- تحديد اختصاصات إدارات والأقسام المختلفة بشكل يتضمن عدم التدخل .
- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد احدهم بعملية ما منذ البداية إلى النهاية ويقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر .
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد نتيجة الخطأ أو الإهمال .
- تقسم العمل بين الإدارات و الموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف .
- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة .
- إعطاء تعليمات صريحة لكي يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات على ما قام به من عمل .

- استخراج المستندات من الأصول و من عدة صور تخص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين .

- إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لأخر شريطة أن لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل .

2- إجراءات محاسبية :

- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فورة حدوثها لأن هذا يقلل فرصة الغش والاحتيال ويساعد إدارة المؤسسة على الحصول على ما تريده من عمليات بسرعة، وإرفاقه بالوثائق المؤيدة الأخرى
- عدم إشراك أي موظف في تدقيق عمل قام به بل يقوم بذلك موظف آخر .
- استعمال وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين التدقيق العام .
- القيام بجرد مفاجئ ودوري للنقدية والبضاعة والاستثمارات و مطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية .
- استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي و يقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة انجاز العمل.⁴⁸

ونجد بعض الإجراءات المحاسبية المختصرة وهي كالتالي :⁴⁹

- التسجيل الفوري للعمليات .
- التأكد من صحة الوثائق .

⁴⁷ احمد قائد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

⁴⁸ إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

⁴⁹ عادل غزي، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

- إجراءات المطابقة الدورية .

- عدم إشراك الموظف في مراقبة عمله .

3- إجراءات عامة :

وتتضمن النواحي الآتية :⁵⁰

- التأمين على ممتلكات وموجودات المنشأة ضد الإخطار حسب طبيعتها .

- التأمين على المستخدمين الذين في حوزتهم عهد ضد خيانة الأمانة .

- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر .

- استخدام وسيلة رقابة الحدية، يجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسؤولية فقد يختص رئيس الدائرة باعتماد الصرف في حدود .

- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات، وعهدة الخزائن النقدية وغيرها .

- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس، وغالبا ما تتناط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي .

المطلب الخامس : مكونات نظام الرقابة

يتطلب تعميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية ، مراعاة خمس مكونات أساسية، لا

بد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية وتتمثل هذه المكونات فيما يلي :⁵¹

1- بيئة الرقابة :

تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وتتكون من :

- عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة، وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي الأداء الأخلاقي .

- عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها، وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفاء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة، ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة .

2- تقييم المخاطر:

⁵⁰إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص141-142 .
⁵¹بوطورو فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص22 .

تتعرض أي منشأة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها (مخاطر تشغيلية، قانونية،...) إذ لا بد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تحقيق حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة، ويمكن ذكر أهم هذه المخاطر فيما يلي:

- مخاطر السيولة والتي تتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض.

- مخاطر متعلقة بالائتمان مثل فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين.

3- أنشطة الرقابة:

تتمثل أنشطة الرقابة في سياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية وتتمثل هذه الأنشطة في:

- أنشطة الرقابة على التشغيل: تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة.
- أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية: وتهدف إلى إعداد تقارير مالية يمكن اعتماد عليها.
- أنشطة الرقابة على الالتزام: وتهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.

4- المعلومات والاتصال :

يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصال، تسمح بتدقيق تلك المعلومات إعداد التقارير المالية

إن المعلومات يجب أن تتصف بالوضوح والدقة وفي المواعيد دقيقة أيضا، حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة من هذه المعلومات في وظيفتها الرقابية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .

5- المتابعة

ويقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف الأجزاء والمكونات هيكل الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو لا تصلح للتطبيق من فترة زمنية لأخرى، لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الإجراءات من فترة إلى أخرى.⁵²

⁵² - فضيلة يوطورة، نفس المرجع، ص23.

المبحث الثالث : دور تدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

في ضوء ما تقدم من عرض للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي نتضح لنا بأن هناك علاقة تكاملية، حيث الرقابة الداخلية تضع الضوابط وأسس على إدارة المؤسسة العمل على أساسها، وتدقيق الداخلي هو نشاط تأكيدي واستكشافي من مدى تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية والذي يؤكد تلك العلاقة التكاملية هي تطابق الأهداف بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، وكلاهما في نهاية يهدف إلى حماية أصول المؤسسة وازدهارها وحتى نقوم بإثبات ذلك علينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي

المطلب الأول : علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية لدعم الوظيفة الإدارية، بالإضافة إلى كونها دعماً للمراجع الخارجي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص، فمن متطلبات الرقابة الداخلية السليمة وجود قسم كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم المراجعة (التدقيق) الداخلية، مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة، وكذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي وأيضاً التحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أو المخالفات، وهو ما يمثل الإلمام بشقي الرقابة الداخلية سواء الإداري أو المحاسبي.⁵³

ولكي يتمكن التدقيق الداخلي من تقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يحتاج إلى:

- تحديد الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وتحديد أنظمة التشغيل ونظام الرقابة.
- القيام بإعداد تقييم أولي للأنظمة.
- تحديد مدى الفحص على أساس نتائج التقييم الأولي.
- القيام بأعمال الفحص وتقييم نتائجه.
- استنتاج فيما إن كانت الرقابة غير مناسبة وغير فعالة.
- تقديم تقرير نهائي لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد التوصيات اللازمة لتحسين الوضع.⁵⁴

جدول رقم(04) : علاقة التدقيق الداخلية بنظام الرقابة الداخلية

المكونات	الرقابة الداخلية	التدقيق الداخلية
المفهوم	تشمل على خطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الشركة	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي وهو مصمم لإضافة قيمة

⁵³فضيلة يوطورة، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

⁵⁴فاطيمة بحاش ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

<p>للمنشأة وتحسين عملياتها، ومساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، والرقابة والتوجيه</p>	<p>بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية</p>	
<p>تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق القيام بتأدية عمليات التدقيق. إعطاء الحق للمدقق الداخلي للحصول على أية معلومات يراها ضرورية لأغراض التدقيق اللازم تأديتها</p>	<p>تتحمل مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي، والمحافظة عليه، وعند تنفيذها لمسؤولياتها الإشرافية يجب عليها وبانتظام مراجعة مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي وذلك لضمان جميع الضوابط الهامة بفعالية</p>	<p>مسؤوليات الإدارة</p>
<p>تزويد الإدارة العليا بالمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية، تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول كيفية إنجاز العمل</p>	<p>يجب أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة ونوعية الأداء في تنفيذ المهام المحددة</p>	<p>مسؤولية المدقق الداخلي</p>
<p>يقسم التدقيق الداخلي إلى التدقيق المالي والتدقيق الإداري</p>	<p>تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة إدارية ومحاسبية والضبط الداخلي</p>	<p>الأقسام</p>
<p>التدقيق الداخلي هدفه تقويم الأنظمة المعنية بحماية ممتلكات الشركة وتحقيق كفاءة الأداء ومطابقتها مع الأهداف</p>	<p>الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي هدفها تأمين سلامة وتنفيذ عملياتها والمحافظة على الأصول وتأمين الثقة بصحة المعلومات.</p>	<p>الأدوات</p>

المصدر: عطاء الله أحمد سويلم الحسان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة التكنولوجيا المعلومات، دار

النشر والتوزيع الأردن 2008، ص 64.

المطلب الثاني : مسؤوليات المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها و إحكامها، حيث نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة والحكم على درجة متانتها، ولأن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر على طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها ونطاق الفحص الذي يجب أن يقوم به مدقق الحسابات وكذلك يجب على المدقق بداية أن يتحقق من أمرين أن يكون نظام الضبط الداخلي المرسومة والمخطط ملائم للمؤسسة وطبيعة نشاطها، والتحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له.

1- الرقابة المحاسبية

يعتبر المدقق مسؤولاً عن نظام الرقابة المحاسبية كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدى إمكانية الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي الفعلي للمؤسسة عن الفترة المالية محل الفحص كذلك حماية أصول المؤسسة النقدية والغير نقدية من الاختلاس والغش والتلاعب، واكتشاف الأخطاء كذلك يجب على المدقق أن يبذل عناية خاصة لهذا النظام كونه ذات أثر جوهري في عملية التدقيق المرتقبة، لذلك أوضحت معايير التدقيق على المدقق فهم النظام المحاسبي والنظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق، وللتعرف على تصميم النظام المحاسبي وطريقة عمله و يجب على المدقق أن يصل على فهم النظام المحاسبي لتشخيص وفهم :

- طوائف للمعاملات الرئيسية لعملية المؤسسة وكيف بدأت هذه المعاملات
- طريقة معالجة التقارير المحاسبية المالية، منذ نشوء المعاملات الهامة والحالات الأخرى لغاية تضمينها في البيانات المالية .

- السجلات المحاسبية المهمة والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية .

2- الرقابة الإدارية :

لا يعتبر المدقق مسؤولاً عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية في مؤسسة محل الفحص، حيث أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقاً للخطة التي تم وضعها، وإن إلزام المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية سيوسع من مسؤولية وبلغي عليه جزءاً كبيراً خاصة وأن وجود أو عدم وجود نظام الرقابة الإدارية لا يؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه مدقق الحسابات.

3- نظام الضبط الداخلي :

فيما يخص نظام الضبط الداخلي فيعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن فحص وتغيير أنظمة الضبط الداخلي، كما هو معروف أن نظام الضبط الداخلي هو أنظمة الضبط الداخلية والرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة والذي يؤدي إلى أن عمل أي موظف يتم إكماله والتحقق من صحته من صحته من قبل موظف آخر حيث أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة، وبما أن مدقق الحسابات مسؤول عن عملية اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس فإنه بذلك يعتبر مسؤول عن فحص نظام الضبط الداخلي⁵⁵

المطلب الثالث : معايير تفعيل نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من أجل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية ، حيث أن أي قصور في هذا النظام ستتحمل الإدارة تبعاته، ومن أجل التقليل من المخاطر الناتجة عن الرقابة الداخلية فهي تسعى إلى تصميم أفضل الإجراءات والممارسات المرجعية الدولية التي تحقق تنفيذ هذا النظام عالي الجودة وعلى هذا الأساس أقرت لجنة COSO مجموعة من المعايير الواجب توفرها في مكونات نظام الرقابة الداخلية من أجل تحقيق هذا الهدف⁵⁶.

1- معايير فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية:

إن المسؤولية التي تتحملها الإدارة اتجاه تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لن يكون لها معنى دون فهم وإدراك الهدف من الهيكل الرقابة الداخلية فعلى الإدارة أن تدرك العلاقة بين مكونات وتأثير كل منها على تحقيق الأهداف والذي يدفع الإدارة إلى تسخير الإمكانيات المادية والتنظيمية بتحديد تأثير على بعضها وعلى فعالية نظام الرقابة الداخلية حيث أن تحقيق الكفاءة استغلال الموارد لا يمكن أن يتحقق دون هدف الالتزام بالتشريعات والقوانين والتعليمات ونفس الشيء بالنسبة لهدف توفير معلومات مالية دقيقة، فتحقيق هذه الأهداف متكامل .

حيث أن إدراك الإدارة لكيفية تحقيق الأهداف وكيفية تأثير تلك المكونات على الأهداف يزيد من وعيها واتجاه أهميتها والعوامل التي تؤثر عليه، مما يقلل من التكاليف المحتملة عند تصميم النظام وتنفيذه وتكاليف فشله والتي تعبر عن عدم جودة النظام ، ومن أجل الفهم الجيد للنظام والتقليل من المخاطر المحتملة يجب على الإدارة مايلي:

- تحديد أهداف المنظمة

⁵⁵-غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

⁵⁶ مقدم خالد وعبدالله مايو، نظام الرقابة الداخلية، مطبوعة مقدمة لطلبة في جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 47

- تحديد ودراسة عوامل المحيط الخارجي وتحديد أثارها
- دراسة معمقة لكل مكون من مكونات نظام الرقابة
- تقييم المكونات الخمسة لنظام الرقابة ، وتحديد معايير الأداء في كل مكون من مكونات نظام الرقابة .

ثانياً- معايير تكامل مكونات هيكل الرقابة الداخلية:

حسب اللجنة فإن مكونات الرقابة الداخلية ينبغي توفرها في كل نظام، ويجب أن تكون متكاملة من أجل تحقيق أهداف النظام، حيث أن بيئة الرقابة تمثل الحيز الجامع على أساسه تتفاعل باقي المكونات وتنظيم مجموعة من العناصر كفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل والإشراف، سياسة الموارد البشرية، سلوك وأخلاقيات الأعمال .

ثالثاً- معايير فعالية كل جزء من أجزاء الرقابة الداخلية :سنتعرض في هذا الجزء لمعايير فعالية كل جزء من مكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة.⁵⁷

1- معيار فعالية بيئة الرقابة :

يساعد وجود بيئة رقابية تعمل بفعالية على تحقيق الفعالية في مكونات نظام الرقابة الداخلية الأربعة الأخرى ، ولاشك أن فعالية بيئة الرقابة يتوقف على سياسات وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة، ومدى اقتناعهم بأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة، وذلك لان تلك السياسات ستعكس على سلوك جميع العاملين بالمؤسسة

2- معايير فعالية تقييم المخاطر :

يجب أن تقوم إدارة المؤسسة بتقدير المخاطر المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية في ظل ظروف بيئة الرقابة وفي ظل الظروف الاقتصادية والقانونية والتشريعية و الاجتماعية التي تعمل فيها المؤسسة، حيث انه يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعال في ظروف معينة، وغير فعال في ظروف أخرى

3- معيار فعالية أنشطة الرقابة :

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا لابد من القيام بأنشطة الرقابة بصورة فعالة تضمن تخفيض مستوى الخطر وتحقيق أهداف الرقابة الداخلية ، وتتضمن أنشطة الرقابة مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يتم اتخاذها مثل سياسات الرقابة على الأصول والسجلات ، والفصل بين الواجبات والمسؤوليات، والاعتماد السليم للعمليات والأنشطة، وكذلك الأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية

⁵⁷ محمد السيد سرايا وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص46

4- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات :

يجب أن يكون لدى المؤسسة نظاما فعالا وملائما للمعلومات والاتصال المحاسبي يقوم بتوصيل المعلومات الملائمة لجميع المستويات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لضمان تحقيق أهدافها، ويقوم هذا النظام بتجميع وتسجيل وتصنيف وتحليل عمليات المؤسسة والتقرير عنها لمختلف المستويات الإدارية إلى أسفل أو إلى أعلى من خلال العديد من قنوات الاتصال بما يسمح بإعداد قوائم مالية صادقة يمكن الاعتماد عليها والثقة بها .

5- معيار فعالية المتابعة والتقييم المستمر لمكونات الرقابة الداخلية :

تؤدي المتابعة والتقييم المستمر وفعاليتهم لمختلف مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في نظام الرقابة الداخلية، لان التقييم والمتابعة المستمرة وفعاليتهم لمكونات الرقابة الداخلية يساعد على معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية يعمل وفقا للتصميم السابق إعداده أم لا ؟ وما إذا كانت هناك حاجة لتعديل أجزائه لتنمى مع التغيرات في ظروف التشغيل .

رابعا : معيار كفاءة وفعالية إدارة التدقيق الداخلي :

لاشك أن وجود إدارة مستقلة وذات كفاءة عالية للتدقيق الداخلي بالمؤسسة وبما لها من خبرات ومؤهلات مناسبة وباعتبارها أداة من أدوات الرقابة الداخلية يحقق الفعالية في تصميم وتشغيل ومتابعة تشغيل نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة خاصة إذا كانت تلك الإدارة مستقلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتتبع مجلس الإدارة مباشرة، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي التي تعمل بفعالية دورا كبيرا في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

خامسا: معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:

لكي يتم تصميم وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية لابد من استخدام والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، ومن أمثلة وسائل الاستفادة من هذه تكنولوجيا عند تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية تسجيل العمليات آليا، والتحقق من دقة التشغيل آليا، وتحقيق الرقابة على كافة العمليات من خلال الحساب الآلي، والاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية أو الخارجية من خلال شبكة الإنترنت.⁵⁸

المطلب الرابع : دور التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابية الداخلية

إن تحول عملية التدقيق من تدقيق كامل وتفصيلي إلى تدقيق اختباري يقوم على أسلوب العينات الإحصائية والاختبارات، زاد من اعتبار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أنه من أهم الخطوات

⁵⁸ - محمد السيد سرايا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المتبعة لإجراء عملية التدقيق، فكمية الاختبارات وحجم العينات متوقف أساسا على درجة متانة الرقابة الداخلية المعتمد، وهذا ما نص عليه المعيار الثاني من معايير العمل الميداني على وجوب حصول المدقق الخارجي على فهم كافي لنظام الرقابة الداخلية، من أجل تقرير طبيعة وتوقيت نطاق اختبارات التدقيق الواجب إجراؤه، حيث أن هذه الإجراءات بمثابة مجموعة من الضمانات تساهم في التحكم في المؤسسة.

وحتى يتم تقييم دور التدقيق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية، نقوم بتحقيق جملة من الخطوات تتمثل فيما يلي :⁵⁹

- التوثيق : تعتبر أول مرحلة في تقييم الرقابة الداخلية، يقوم المدقق بتحقيقها عن طريق المحادثات والتي تعتبر كوسيط مع المسؤولين و العاملين في مختلف الخدمات التي تقوم بها المؤسسة .
 - اختبارات الفهم والإدراك : تسمى بمرحلة التأكيد، إذ أن الإجراءات المحددة للرقابة الداخلية على الورق لا تكفي بمجرد الاطلاع عليها، بل يجب تدعيمها باختبارات التأكد من أن الإجراءات التي تمت ملاحظتها خلال مرحلة الفحص يتم تطبيقها بالفعل كما هو محدد له .
 - التقييم الأولي للرقابة الداخلية : خلالها يتم المدقق بإعادة النظر في تقديره للمخاطر الضمنية والرقابية والتي من خلالها الإدراك والفهم لأنظمة، تهدف هذه العملية إلى تحديد نقاط القوة أو الضعف أو القصور في النظام .
 - اختبار الاستمرارية : يعطي هذا النوع زيادة في درجة اليقين للمدقق الخارجي أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي مطبقة في الواقع وفعالة، تتسم باستمرارية والثبات لتحقيق أهدافه وعلى طول الفترة المالية .
 - التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية : يتم هذا الإجراء انطلاقا من معلومات توصل إليها المدقق بناء على ضوء تقييمه الأولي لنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى اختبارات نتائج الاستمرارية، يقف من ورائها على ضعف النظام عند اكتشافه لسوء تطبيق أو عدم تطبيق وفعالية نقاط القوة بإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عن مرحلة التقييم الأولي لذلك النظام .
- وفي الأخير يمكن القول حول تفعيل نظام الرقابة من خلال كل من المدققين نجد أن المدقق الداخلي يقوم بدراسة هذا النظام وتقويمه بهدف العمل على تحسينه وإحكامه، أما المدقق الخارجي يقوم بفحص هذا النظام بهدف التأكد من كفاءته بغرض تحديد نطاق عملية التدقيق .

⁵⁹ - محمد لدغم ومحمد أمين لعريجي، مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي من أجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المجلد 6، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 84.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق وعلى ضوء ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن للتدقيق الداخلي أهمية بالغة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وأصبح التدقيق الداخلي بمثابة الضمانة الأساسية وضرورية لتجنب كل المشاكل والمخاطر والاختلاسات التي قد تحدث، وحسب رأي فإن التدقيق الداخلي أصبح إلزاما وليس اختيارا في المؤسسات الاقتصادية كونه العين الساهرة على مصالح المؤسسة بصفة عامة .

ويعتبر التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية الهدف منها التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والإجراءات المعمول بها ورفع كل المشاكل والانحرافات إلى الإدارة المسؤولة، ويكون نظام الرقابة فعال عندما تكون الأنظمة الرقابية تدار بشكل أو طريقة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في المؤسسة وذلك من خلال التصريحات التي يقوم بها المراقب من خلال مراقبة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له، وتم التعرف إلى مساهمة المدقق الخارجي لهم .

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد دراسة التدقيق الداخلي ونظام الرقابة والعلاقة بينهما وتطرقنا إلى مدى علاقة المدقق الخارجي بيه، يرجى من هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث، حيث يهدف هذا الفصل إلى تحقق من مدى مصداقية النتائج السابقة لواقع ممارسة مهنة التدقيق الداخلي ونظام الرقابة من وجهة نظر محافظ الحسابات.

وبغيا تحقق من الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، قمنا بتقسيمه إلى فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري في الفصل الأول والذي تناول التدقيق الداخلي و أهم الراحل التي مر بها، وتطرقنا إلى نظام الرقابة الداخلية ومبادئها ومقوماتها، وفي الأخير ذكرنا العلاقة بينهما وكيف يساهم المدقق الخارجي وتقييمها، وهنا وفي هذا الفصل الثاني الدراسة الميدانية للوصول إلى دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر محافظي الحسابات .

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : عموميات حول محافظ الحسابات

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج المقابلة

المبحث الأول عموميات حول محافظ الحسابات

في هذا المبحث سيتم التعرف أكثر عن محافظ الحسابات ومهامه ومبادئه، من الناحية القانونية والناحية العملية، وكذلك يتم التطرق إلى مدى علاقته بالتدقيق الداخلي ونظام الرقابة وكيف يؤثران على بعضهما البعض وكيف يتم استعمال واستغلال مهام بعضهم، لإنجاح أعمالهم التي هي بمثابة العمود الفقري لقيام كل نشاطات المؤسسة سواء داخلية أو خارجية ولذا انقسم هذا المبحث إلى مفهوم ومهام ومبادئ محافظ الحسابات في المطلب الأول، أما خلال المطلب الثاني نذكر إسهامات معايير التدقيق في مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي (محافظ الحسابات) ، أما المطلب الثالث نتناول فيه علاقة محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية .

المطلب الأول : مفهوم محافظ الحسابات ومهامه ومبادئه

نص القانون 10-01 على مفهوم وتعريف على محفظ الحسابات وعلى المهام الموكلة له وعلى المبادئ التي يقوم عليها وهذا ما سنتحدث عليه من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول : تعريف بمحافظ الحسابات ومهامه

تم تعريفه حسب المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 : هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به¹.

كما يمكن تعريفه على أنه هو شخص يقوم تحت مسؤوليته وبسمة الخاص بفحص العمليات المالية، التي أثبتت في الدفاتر والتسجيلات من واقع المستندات، والتأكد من صحتها ودقتها وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وذلك بشكل يجعل المراجع مقتنعا بأن القوائم المالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية دورتها المالية .

وكما بين ذات القانون مهام محافظ الحسابات، والتي تتمثل في النقاط التالية :

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات .
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حامل الحصص .

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادر بتاريخ 11 جوان 2010، ص 7 .

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول الإجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من قبل المجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.
- يقدم شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات أو الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة
- يعلم المسيرين والجمعة العامة أو الهيئة التداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو الاطلاع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة .
- يصادق محافظي الحسابات على صحة وانتظام الحسابات المدمجة والمدعمة، وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكتابات التابعة لنفس مركز القرار.

الفرع الثاني : المبادئ العامة لمحافظ الحسابات

- وهي مجموعة من المبادئ التي يجب أن تتوفر في كل شخص مهني قائم بالتدقيق مهما كان إطار عمله وهي كالتالي²
- 1- مبدأ الكمال : يجب على المدقق أن يكون مستقيما وشريفا وصريحا أثناء أدائه لمهامه المختلفة في إطار عملية المدقق .
 - 2- مبدأ الموضوعية : أي على كل شخص مهني مدقق أن يكون عادلا ومنصفا، وعليه تفادي أثر الآراء المسبقة على موضوعية أثناء إعداد تقارير المدقق.
 - 3- مبدأ الاستقلالية : أي أن المدقق حرا، محايدا وغير متحيزا في أداء مهامه .
 - 4- مبدأ الكفاءة : على المدقق المحافظ على مستوى كفاءته أثناء مزاولته للمهنة، وذلك ببذل العناية المهنية اللازمة والاكتفاء بأداء المهام الموكلة إليه من طرف المشرفين على عملية التدقيق .
 - 5- مبدأ السرية : يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي يتحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات لأطراف ثالثة دون تفويض صحيح ومحدد إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، كما يجب ألا يستخدم المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية للمنفعة الشخصية للمحاسب المهني أو الأطراف الثلاثة .

²- حمزة بطينة وآخرون، دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017، ص 12.

6- مبدأ السلوك المهني : يجب أن يلتزم المدقق بالقوانين و الأنظمة ذات الصلة، وينبغي أن يتجنب أي عمل يسيء إلى المهنة .

المطلب الثاني : إسهامات معايير التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي (محافظ الحسابات)

بما أن أهداف كلا من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتقارب في إنتاج بيانات محاسبية وحقيقية وجود رقابة داخلية محكمة، ألزم ضرورة التعاون بينهما مما ينتج عنه التدفق للمنافع لكلا الطرفين وللمؤسسة أيضا، حيث أن المدقق الخارجي قد يستفيد من المدقق الداخلي بشكل رئيسي عند فهمه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وتحديد حجم وتوقيت الإجراءات الواجب عليه اتخاذها، كما يستفيد بطبيعة الحال المدقق الداخلي بشكل رئيسي في الاحتكاك بالمدقق الخارجي وبالتالي زيادة خبرته ومعرفته وتطوير أساليب التدقيق الداخلي، وهذا بإلزام الواقع العملي لهما حتى يضمننا عملا سليما ومحكما .

1- المعايير التي تحكم مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي (محافظ الحسابات) :

توجد مجموعة من المعايير التي تكلمت حول هذا النوع من المواضيع نذكر منها ما يلي³

1.1- معيار التدقيق الدولي رقم (610) : تم إصدار هذا المعيار من طرف لجنة ممارسات التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين في فبراير 1988، بعنوان استخدام عمل التدقيق الداخلي، ينص هذا المعيار على وجوب التزام المدقق الخارجي بفحص أعمال التدقيق الداخلي، ويهدف إلى بيان الإجراءات التي يجب على المدقق الخارجي أخذها في عين الاعتبار عند تقييم عمل المدقق الداخلي بغرض الاستفادة منه، وللحصول على التفهم والتقييم المبدئي لوظيفة التدقيق الداخلي، فإن المدقق الخارجي ينبغي عليه أخذ وتقييم الأمور التالية : الوضع التنظيمي ونطاق التدقيق الداخلي، الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين .

2. 1- معيار التدقيق المصري رقم (610) : يحمل هذا المعيار عنوان اعتبارات الاستعانة بعمل المدقق الداخلي، حيث نص على العديد من خصائص التدقيق الداخلي التي تحدد درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي مما يؤدي إلى التقليل من جهود المدقق الخارجي وبالتالي التقليل من أتعابه .

3. 1- معيار التدقيق الخارجي رقم (2) : يخول هذا المعيار للمدقق الخارجي الحق في أن يعتمد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المدققين الداخليين، ومثال على ذلك قد يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي استكمالا لبعض المهام التي تدخل في تقييم نظام الرقابة الداخلية .

³ - محمد بن لدغم ومحمد أمين لعريجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 85 86 .

1. 4- لجنة المنظمات المهنية تريدوي : تصدر هذه اللجنة المعروفة باسم (COSO) تقارير من بينها تقرير أكدت فيه على ضرورة : تحفيز المدققين الداخليين للعمل بشكل وثيق مع الإدارة والمدققين الخارجيين في الأمور التالية : تحديد مفهوم الرقابة الداخلية والأهداف المرتبطة بها، تحديد مكونات الرقابة الداخلية، تحديد أدوات التقييم الملائمة لقياس كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .

وقد ساهم هذا التقرير في تعزيز دور المدقق الداخلي في مساعدة المدقق الخارجي ولا سيما في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات لإدخال التحسينات في هذا النظام و العمل على تعزيزه، كما وجه التقرير انتباه المدققين الخارجيين نحو الاستعانة بتقارير و أوراق عمل المدققين الداخليين، للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة .

1. 5- معيار التدقيق الأمريكي رقم (65) : صدر هذا المعيار من طرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في أبريل سنة 1991 بعنوان استخدام عمل المدقق الداخلي، يوفر هذا المعيار إيضاح المعلومات والاستفسارات اللازمة للمدققين الداخليين لمساعدتهم في التفاهم المطلوب منهم فيما يتعلق بأعمال التدقيق الداخلي، ويمكن تلخيص أهم هذه المعلومات في إمكانية استخدام المدققين الداخليين لتقديم مساعدة مباشرة للمدقق الخارجي من خلال عمل اختبارات رقابية، إذ كانت أعمال التدقيق الداخلي في المؤسسة في مستوى جيد وتؤثر في إجراءات الرقابة فإن ذلك يؤدي إلى التأثير على تقدير المدقق الخارجي لمخاطر الرقابة وبالتالي على نطاق تدقيقه

2- بعض المساعدات التي يمكن أن يقدمها التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي :

إن المساعدات التي يمكن أن يقدمها التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي تعتمد بالدرجة الأولى على مدى كفاءة جهاز التدقيق الداخلي وقدرته على تقديم العون للمدقق الخارجي وأبرز هذه المساعدات هي : قيام المدقق الداخلي بمساعدة المدقق الخارجي بإنجاز بعض الإجراءات المتعارف عليها كالقيام بإرسال التأييدات إلى المعنيين، ويمكن للمدقق الخارجي أن يعتمد على نتائج فحص المدقق الداخلي بإجراءات الرقابة الداخلية، قد يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في جمع الأدلة اللازمة، كما أنه يساهم في تقويم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية .

إن من أبرز العوامل التي تفسر اعتماد المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات) على المدققين الداخليين عند قيامهم بتقدير مخاطر الرقابة : استقلالية المدقق الداخلي ضمن المؤسسة والتي تمنح له القدرة على العمل بكل موضوعية، المؤهلات العلمية التي يحملها، تمتعه بالكفاءة والتدريب الفني الكافي، تمتعه بالصلاحيات الملائمة للرقابة، فضلا على عدد سنوات الخبرة المكتسبة في مجال

التدقيق ، اختصار الكثير من إجراءات التدقيق التي يتضمنها برنامج المدقق الخارجي عند فحصه لبرنامج المدقق الخارجي عند فحصه لبرنامج المدقق الداخلي في حالة قناعاته بكفاءتها⁴ .

المطلب الثالث : العلاقة بين محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية

إن الهدف الأسمى من دراسة التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية، هو تحسين وتعديل الإجراءات الرقابية، الموضوعة من طرف الإدارة وهدفه الحقيقي هو حماية أصولها وممتلكاتها من الضياع و الإهمال، وذلك بمرافقة منفذي الرقابة في تنفيذ المهام والمسؤوليات المنوط بها، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات، وتقديم النصائح والتعديلات حول العمليات التي تم تدقيقها، حيث يمكن تلخيص كيفية قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية فيما يلي⁵ :

1-الفحص المبدئي: ويساعد هذا المبدأ المدقق على معرفة ما يلي :

- طبيعة النظام المحاسبي في المؤسسة والدورة المحاسبية .
- طبيعة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة والبيئة الرقابية .

2- نتائج الفحص المبدئي : بعد الفحص المبدئي الذي يقوم به المدقق لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن أن يصل إلى أحد الاستنتاجين التاليين :

-الاستنتاج الأول : عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

ويصل المدقق هنا من خلال نتائج الفحص المبدئي الذي قام به لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة على أساس أنه توصل إلى النتائج التالية :

- لا جدوى من دراسة وتقييم النظام القائم بشكل تفصيلي، وأنه هو بهذا الشكل لا يصلح بصفة عامة في مجال تحديد نطاق الاختبارات الأساسية للتدقيق .
- أن أي عملية تقييم تفصيلي أو دراسة إضافية للنظام متضمنة اختبار الالتزام بتطبيقه سوف تتكاف نفقات تفوق بكثير المنافع المتوقعة من هذا الفحص أو هذه الدراسة .

ومن هنا ومن خلال هذا الاستنتاج يتوقف المدقق عن إجراء أية دراسة أو تقييم جديد لنظام الرقابة الداخلية، وبذلك يقوم المدقق بتصميم برنامج الاختبارات الأساسية بدون الاعتماد كلياً على إجراءات الرقابة الداخلية التي تتبعها المؤسسة، وهنا يعرض المدقق سبب عدم قيامه بدراسة تفصيلية لنظام الرقابة الداخلية .

-الاستنتاج الثاني : الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

⁴- محمد بن لدغم و محمد أمين لعريجي، مرجع سبق ذكره، ص86.
⁵- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص 88، 91 .

ويصل المدقق إلى هذا الاستنتاج عندما يتوصل إلى أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة يمكن الاعتماد عليه في مجال وضع برنامج عمله، ولذلك فعليه الاستمرار في فحص وتقييم النظام لتحديد مدى كفاية أساليب وإجراءات الرقابة في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم وجود أخطاء ومخلفات جوهرية .

3- التقييم النهائي

يقوم المدقق عملية التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على ضوء تقييمه المبدئي لهذا النظام ونتائج الاختبارات والسياسات الرقابية، وهنا يستطيع المدقق أن يحكم على عنصرين من عناصر التدقيق هما :

- تحديد مقدار الأدلة المفصلة التي تتعلق بأرصدة القوائم المالية اللازم الحصول عليها، وهو ذو أهمية للتدقيق .
- التعرف على مواطن ضعف النظام والتي يجب تبليغها لإدارة المؤسسة، ويعتبر هذا القرار من نتائج عملية اختيار نظام الرقابة الداخلية، حيث ينبغي على المدقق عند اكتشاف مواطن ضعف معينة وذلك أهمية أن يقوم بإبلاغ إدارة المؤسسة بذلك بكتابة تقرير يتضمنه بعض التوصيات اللازمة والملائمة للقضاء على نقاط الضعف عند التنفيذ .

4- المخاطر المحيطة بعملية التدقيق الخارجي

- يهدف المدقق من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ومن خلال إعداد خطة ملائمة لجمع أدلة التدقيق إلى تحقيق بعض الاطمئنان نحو نوعين من المخاطر المتعلقة بإبداء رأيه بخصوص القوائم المالية :
- مخاطر وجود أخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية .
 - مخاطر احتمال عدم كفاية اختبارات التدقيق لاكتشاف تلك الأخطاء .

المبحث الثاني : مقابلة العينة المختارة من محافظي الحسابات

من خلال هذا المبحث يتم إشارة إلى رأي مجموعة من العينات التي تم اختيارها من محافظي الحسابات ومقابلتهم وطرح مجموعة من الأسئلة التي تثيري هذا الموضوع وتوضحه أكثر، وكذلك تجعل لهذا الموضوع نوعا من الواقعية والمصدقية التي نأخذها من إجابة محافظي الحسابات وهي بمثابة الأصل وحقبة دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وعليه يتم في هذا المبحث دراسة المقابلة وتوضيحها وبعدها تحليل ومناقشة الأسئلة المطروحة .

المطلب الأول: ماهية حول المقابلة

حتى يتم تطبيق هذا الأسلوب في بحث الموضوع بين أيدينا علينا التعرف عليه أكثر وحتى نقوم بذلك نتبع الخطوات التالية :

الفرع الأول : تعريف وخصائص المقابلة :

1- تعريف المقابلة

نجد مجموعة من التعريفات التي تبرز المقابلة وتحدد خصائصها :

- تعرف المقابلة بأنهما تقنية من التقنيات المباشرة لجمع المعطيات ميدانيا (الحصول على المعلومات من مصادرها) ، وهي طريقة يفضلها كثير من الباحثين ممن يتقن العمل بمختلف تقنيات التحقيق في الميدان⁶.

وتعرف كذلك على أنها معلومات شفوية يقدمها الباحث، من خلال لقاء يتم بينه وبين المبحوث فيه أو مع من ينوب عنه، ويتم خلالها طرح مجموعة من الأسئلة وتسجيل الإجابات أو تكون عن طريق إعطائهم استمارات مخصصة لذلك، ومن خلالها يتمكن الباحث من رصد المعلومات المطلوبة .

- كما تعرف المقابلة في البحث العلمي بأنها من أهم أدوات البحث العلمي لمساهمتها في توفير معلومات عميقة وكثيرة حول الموضوع والظاهرة المراد دراستها، وتمتاز المقابلة بأنها من أكثر الأدوات دقة وذلك لقدرة الباحث على مناقشة المبحوث حول الإجابات التي يعتمد إلى تقديمها وخاصة في المجتمعات الامية.

ويمكن تقسيم المقابلة وفقا لنوع الأسئلة التي يطرحها الباحث إلى :

- المقابلة المغلقة : وهي التي تتطلب أسئلتها إجابات دقيقة ومحددة، فتنطلب الإجابة بنعم أو بلا، أو الإجابة بمواقف أو غير موافق أو متردد، ويمتاز هذا النوع من المقابلة بسهولة تصنيف بياناتها وتحليلها إحصائيا .
- المقابلة المفتوحة : وهي التي تتطلب أسئلتها إجابات غير محددة مثل : ما رأيك ببرامج تدريب في المؤسسات ؟ والمقابلة المفتوحة تمتاز بغزارة بياناتها، ولكن يؤخذ عليها صعوبة تصنيف إجاباتها .
- المقابلة المفتوحة والمغلقة : و هي التي تكون أسئلتها مزيجا بين أسئلة النوعية السابقين أي أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة فتجمع ميزاتهما، وهي أكثر أنواع المقابلات شيوعا .

2- خصائص المقابلة في البحث العلمي

⁶- أميرة منصور، رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية،مجلة الأثر، العدد 27، ديسمبر 2016، ص215.

المقابلة كطريقة من طرائق جمع المعومات لها عدة خصائص أهمها :

- المقابلة والمستجيب شخصان غريبان ومن هنا فإن على المقابل أن يقدم نفسه بطريقة جيدة .
- إن مفتاح المقابلة هو بناء علاقة جيدة ودافئة مع المستجيب وهذه تتعلق بشخصية المقابل وقدرته ومهارات في خط مثل هذه العلاقة المبنية على الاحترام المتبادل والتقدير والاهتمام .
- المقابلة هي الحصول على الاستجابات الشفوية الأسئلة شفوية .
- المقابلة عملية تفاعلية بين المقابل والمستجيب وكيف يدرك كل منهما الآخر، فمظهر المقابل وتعبيرات وجهة وطبيعة أسئلته تلعب دورا هاما في عملية التفاعل هذه
- المقابلة ليست عملية مقننة بل هي عملية نفسية تتسم بالمرونة .

3- خطوات إجراء المقابلة

- تحديد الهدف من المقابلة ينبغي أن يقوم الباحث العلمي بتحديد الهدف الرئيسي من المقابلة، وأن يحدد الباحث العلمي كم المعلومات التي يريد جمعها والحصول عليها من قبل من يجيبه
- الإعداد الجيد للمقابلة مسبقا : وفي هذه المرحلة يقوم الباحث العلمي بتحديد أفراد العينة المراد فحصها أو الجهات التي تستطيع تزويده بالمعلومات والرد على الأسئلة بشكل واضح وسليم، والحرص على صياغتها بطريقة دقيقة، ومن أحسن أن ترسل الأسئلة للأشخاص المعنية حتى تكون الإجابات أكثر دقة .
- إجراءات المقابلة (التنفيذ): ويتم في هذه الخطوة توفير عدة إجراءات لضمان تعاون المفحوصين، وتحقيق الهدف من المقابلة والتي تضمن : إنشاء جو مريح ومناسب للحوار والنقاش من خلال الاحترام المتبادل وإعطاء الوقت والفرصة في طرح السؤال وتلقي الإجابة .
- تسجيل الإجابات والمعلومات : ينبغي على الباحث العلمي تدوين وتسجيل جميع الإجابات أثناء المقابلة على الورق أو تسجيل وبعده الاستئذان، وعليه تقسيم الأسئلة بشكل ذكي .

الفرع الثاني : مزايا وعيوب المقابلة

كما للمقابلة مزايا تتصف بها للمقابلة عيوب تعرقلها في إعداد عملها وهي كالتالي:

1- مزايا المقابلة

- تقديم معلومات غزيرة ومميزة لكل جوانب الموضوع .
- معلومات المقابلة أكثر دقة من المعلومات الاستبيان لإمكانية شرح الأسئلة وتوضيح الأمور المطلوبة
- من أفضل الطرق لتقييم الصفات الشخصية للأشخاص المعنيين بالمقابلة والحكم علي إجاباتهم

- وسيلة هامة لجمع المعلومات في المجتمعات التي تكثر فيها الأمية .
- يشعر الفرد بأهميتهم أكثر في المقابلة مقارنة بالاستبيان .

2- عيوب المقابلة

- مكلفة من حيث الوقت والجهد وتحتاج إلى وقت أطول للإعداد وجهد أكبر في التنقل والحركة .
- قد يخطئ الباحث في تسجيل بعض المعلومات .
- نجاحها يتوقف على رغبة المبحوث في التعاون وإعطاء الباحث الوقت الكافي للحصول على المعلومة .
- إجراء المقابلة يتطلب مهارات وإمكانيات تتعلق بالباقة والجرأة قد لا تتوفر في كل الباحثين.

المطلب الثاني : أسباب اختيار المقابلة

كانت هناك العديد من الأسباب التي أدت بالاختيار أسلوب المقابلة في هذا الموضوع ومن بين أهم هذه الأسباب يذكر على شكل نقاط وهو كالتالي :

1- أسباب إيجابية

- حتى يتميز على باقي المواضيع التي تحمل ذات الموضوع والتي معظمها يستخدم أسلوب الاستبيان .
- تجعل المعلومة أكثر مصداقية وذلك راجع لتلقي الإجابة بشكل مباشر وعفوي وغير متلاعب فيها .
- تعطى المعلومات ذات غزارة حيث تكون الإجابة مصحوبة بشرح المفصل .
- تكون للإجابة ميزة لكل جوانب الموضوع .
- معلومة المقابلة تكون أكثر دقة من معلومة الاستبيان وذلك لإمكانية شرح الأسئلة وتوضيح لكل الغموض.
- تشعر الطلب بأهميته لاتصاله المباشر بشخص المراد مقابلته وتلقي الأجوبة بشكل أوسع وأعمق .
- تثري رصيد الطالب الفكري والعلمي كونه يحتك بأشخاص مهمين

2- أسباب سلبية

- ضيق الوقت الذي لم يسمح لنا بالتنقل
- أوضاع الصحية التي تشهدها البلاد
- عدم إيجاد مؤسسة نستقبلنا
- ندرة وجود المدققين الداخليين واستجابتهم للأسئلة المطروحة

المطلب الثالث : تحليل المقابلات

من خلال هذا المطلب نتعرف أكثر على محافظي الحسابات ويتم الإجابة على كل التساؤلات المطروحة

الفرع الأول : معلومات شخصية حول محافظي الحسابات

جدول رقم (05): معلومات شخصية حول محافظي الحسابات

البيان	محافظ الحسابات 1	محافظ الحسابات 2	محافظ الحسابات 3	محافظ الحسابات 4
المؤهل العلمي	شهادة دكتورا في علوم التجارية	شهادة دكتورا في علوم محاسبة وتدقيق	شهادة ليسانس	شهادة ليسانس
الوظيفة	محافظ حسابات محاسب معتمد	محافظ حسابات محاسب معتمد	محافظ حسابات محاسب معتمد	محافظ حسابات ومحاسب معتمد
الخبرة المهنية	4 سنوات	15 سنة	10 سنوات	أكثر من 30 سنة
عدد العاملين ومؤهلهم العلمي معه	4- أفراد - ماجستير -بكالوريا (خبرة 30 سنة في ذات المجال) -بكالوريا (خبرة 30 سنة في ذات المجال)	3 أفراد -ماجستير لسانس	2 أفراد - لسانس	4 أفراد - بكالوريا - ماجستير - ماجستير
عدد المؤسسات العامل معهم	10 مؤسسات	35 مؤسسة	20 مؤسسة	50 مؤسسة
مستوى المؤسسات هذه	متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة
نوعية المؤسسات	خاصة اقتصادية	مؤسسات تجارية وإنتاجية خاصة	مؤسسات خاصة	كل الأنشطة

أعمارهم	1-56 سنة محافظ 2- 25 سنة مساعد 3- 60 سنة مساعد 4- 60 سنة مساعد	1-48 سنة محافظ 2- 30 سنة مساعد 3- 50 سنة مساعد	50 - سنة محافظ 35 - سنة مساعد	65- سنة محافظ 68 - سنة مساعد 30- سنة مساعد 45 - سنة مساعد
رقم الأعمال	40 مليون سنتيم في السنة	2 مليون دينار في السنة	1 مليون دينار في سنة	4 ملايين دينار جزائري

الفرع الثاني : إجابة عن الأسئلة

من خلال هذا الفرع يتم طرح كل الأسئلة التي تم طرحها على العينة المختارة من محافظي الحسابات وصحابها بأجوبة .

- ما هي أهم المساعدات التي يقدمها التدقيق الخارجي (محافظ الحسابات) للتدقيق الداخلي حتى يساعده في تحسين الرقابة الداخلية ؟

- وفقا لإجابة المحافظ الأول : فإن أهم المساعدات التي يقدمها التدقيق الخارجي للتدقيق الداخلي حتى يساعده في تحسين الرقابة الداخلية حيث أن المدقق الخارجي، معني بجميع أنشطة المؤسسة وليس فقط بالتدقيق الداخلي، المرجع الخارجي مكلفا قانونا تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة فهو مجبر على تحرير تقرير خاص بها وتقديمه للجهات المعنية .

ووفقا لإجابة محافظ الثاني : فإن المساعدات التي يمكن أن يقدمها محافظ الحسابات لتدقيق الداخلي حتى يتم تحسين نظام الرقابة الداخلية هي عندما يطلع المدقق الخارجي على تقارير المدقق الداخلي يسهل عليه بالاعتماد على هذه التقارير الداخلية تقييم النظام الرقابة الداخلية، ويقتصد بعض الجهد والوقت في ذلك .

وفقا لإجابة محافظ الثالث : فإن المساعدات التي يقدمها محافظ الحسابات لتدقيق الداخلي حتى يتم تحسين من نظام الرقابة الداخلية حيث أنه يقوم محافظ الحسابات باستخراج ملاحظات والعناصر التي يكون فيها الخلل أو نقائص والانحرافات وبالتالي يمكن أن يقدم مساعدات للمدقق الداخلي بشكل كبير وإن كان المدقق الداخلي يستعين على ملاحظات وتوصيات التي يقدمها المدقق الخارجي كلما كان العمل

أسهل وتدقيق وفي المقابل كلما كان عمل المدقق الداخلي يسير بشكل جيد ومميز كلما كان عمل المدقق الخارجي حيث أنه لا يخرج ملاحظات حول عمل المدقق الداخلي .

وفقا لإجابة محافظ الرابع: أهم المساعدات التي يقدمها التدقيق الخارجي لتدقيق الداخلي حتى يحسن نظام الرقابة الداخلية، عدم تكرار نفس المهام، كشف الأخطاء التي لم يكتشفها التدقيق الداخلي، توفير معلومات أخرى لم يتمكن منها التدقيق الداخلي .

- كيف يساعد محافظ الحسابات في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية؟

وفقا لإجابة المحافظ الأول : فإن محافظ الحسابات مجبر لنجاح مهمته والتي هي أساس إبداء الرأي فني محايد عن القوائم المالية ، إن تقييم نظام الرقابة الداخلية وقياس مدى استجابتها أهداف المؤسسة.

ووفقا لإجابة المحافظ الثاني : يساعد محافظ الحسابات في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال تقديم التوجيهات اللازمة لتصحيح مواطن الضعف واثمين مواطن القوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

وفقا لإجابة المحافظ الثالث : كلما تم الفرض على المؤسسة تقارير مالية من طرف محافظ الحسابات، كلما كانت المؤسسات حساباتها دقيقة ولها مصداقية لأن محافظ الحسابات على التسجيلات المحاسبية و الأرصدة والميزانية وميزان المراجعة حيث يتم التدقيق فيها، وإعطاء ملاحظات و توصيات بخصوص المبالغ بشكل فني محايد، وعليه و عليه يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية .

ووفقا لإجابة المحافظ الرابع : يساعد محافظ الحسابات في الزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال ، إنجاز أعمال التدقيق بجودة كبيرة، مساعدة الإدارة بتوفير معلومات دقيقة تساعدها في اتخاذ القرارات المهمة .

- ما هي العلاقة بين محافظ الحسابات والتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية ؟

- فإن إجابة محافظ الأول : العلاقة بين محافظ الحسابات والتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية هي أن محافظ الحسابات لا تتفاوت من وظيفة إلى وظيفة أخرى فجميع الوظائف الكامنة داخل المؤسسة يجب على المحافظ أن يحمل لها نفس الاعتبار، بحكم خطته النابعة من الأبحاث والدراسات الأولية للمؤسسة، قد يوجه عمله واستقصاءات إلى وظيفة أكثر من وظيفة أخرى وفقا لنتائج الاستقصاءات الأولية، وحسب رأيه أنه لا توجد علاقة بينهما .

ووفقا لإجابة المحافظ الثاني : العلاقة بين التدقيق الداخلي ومحافظ الحسابات والرقابة الداخلية هي أن بإمكان محافظ الحسابات الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي كما نص على ذلك المعيار الجزائري لتدقيق NAA610، والمعيار الدولي للتدقيق ISA610، أما العلاقة بين محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية هي عملية تقييم حيث هذه الأخيرة تعتبر المرحلة الثانية في مهمة التدقيق حيث بعد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية يقف المدقق أو محافظ الحسابات على مواطن ضعف ويكتف من عملية التدقيق حيث يضاعف من جمع أدلة الإثبات الملائمة والكافية، كما يقف أيضا على مواطن القوة ويقلل من الجهد والوقت في ذلك .

ووفقا للمحافظ الثالث فإن : العلاقة بين محافظ الحسابات والمدقق الداخلي ونظام الرقابة هي علاقة تكاملية لأن كلما كان المدقق الداخلي بالمؤسسة يعمل بشكل منضبط وصحيح وسليم سهلت عمل محافظ الحسابات وقللت من تكاليف المؤسسة، لأن تكون في نهاية المطاف كل الحسابات وقوائم المالية مصرح بها جيدة فتحفز المدقق الداخلي بالعمل وتشجع نظام الرقابة .

ووفقا لإجابة محافظ الرابع : العلاقة بين محافظ الحسابات و التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية هي علاقة تكاملية

- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر محافظ الحسابات على التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية ؟

ووفقا لإجابة المحافظ الأول : يؤثر محافظ على التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، محافظ الحسابات يرفع في تقريره على الرقابة الداخلية النقائص الملاحظة ويعزز عمله والاستقصاءات على الأنشطة التي لم تتمكن الرقابة الداخلية من تغطيتها بالكامل حتى يتقاضي حدوث أخطاء جوهرية قد تؤثر تؤثر على رأيه **ووفقا لإجابة المحافظ الثاني :** يؤثر محافظ الحسابات على التدقيق الداخلي ونظام الرقابة، يمكن أن يؤثر بطريقة غير مباشرة بتقديم استشارات تصحيحية ولكن ليس بصورة إلزامية

ووفقا لإجابة المحافظ الثالث : يؤثر محافظ الحسابات على التدقيق الداخلي ونظام الرقابة بشكل إيجابي لأن عندما تقوم المؤسسة باختيار محافظ الحسابات ويكون جهة مستقلة من الخارج ويعطي ملاحظات وتوصيات تؤثر على المدقق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية من خلال تحفيزه أو تحسينه .

ووفقا لإجابة محافظ الرابع : يمكن أن يؤثر محافظ الحسابات على المدقق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية بحكم أن محافظ الحسابات أكثر استقلالية فإن له مجال أوسع في التطرق إلى كل جوانب أنشطة المؤسسة بحرية تامة .

- إلى أي مدى تطبق أقسام التدقيق الداخلي للمعايير الدولية وفقا لوجهة نظر محافظ الحسابات؟

وفقا لمحافظ الأول : فإن المعايير الدولية لتدقيق الداخلي غير مطبقة لكون القانون لا يفرضها عليها لأن اختيارية ولكون المؤسسات العامل معها متوسطة فهيا ليست بحاجة لها ولا تلزم موظفيها بها عكس لو كانت مؤسسات كبرى لكانت تستعمله حتى تضمن حماية عملياتها .

ووفقا للمحافظ الثاني : تطبق أقسام التدقيق الداخلي للمعايير الدولية، نجد هناك توجه جديد على المستوى الدولي لتطبيق معايير التدقيق الخاصة بالتدقيق التي، يصدرها معهد المدققين الداخليين .

ووفقا للمحافظ الثالث : يعتبر تطبيق المعايير شيء غير معترف بالنسبة للمدققين الداخليين كونها اعتمدت مؤخرا فقط، ومعظم المؤسسات تقوم بالتدقيق بشكل عفوي ومن خلال هذه الأخيرة هي تطبق في المبادئ وأسس الخاصة بالتدقيق الداخلي وبشكل فعلي .

ووفقا لإجابة محافظ الرابع : تطبق أقسام التدقيق الداخلي للمعايير الدولية من وجهة نظر محافظي الحسابات تطبق و لكن بشكل جزئي و ذلك لأن معظم المؤسسات لم تتعرف عليها بعد .

- **كيف يتم تقييم فاعلية قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية ؟**

ووفقا للمحافظ الأول : يتم تقييم فاعلية قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، يعتبر نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي عناصر مكونة لأداة إدارة المخاطر داخل المؤسسة، الرقابة الداخلية تشمل على التدقيق الداخلي كإحدى أدوات الرقابة داخل المؤسسة، التدقيق الداخلي مجرد وظيفة انتشارية داخل المؤسسة لها مهام و أهداف مسطرة لباقي الوظائف .

ووفقا للمحافظ الثاني : يتم تقييم فاعلية قسم التدقيق الداخلي ونظام رقابة الداخلية، عندما يكون المدقق الداخلي مستقل وحيادي في إعداد تقريره من خلال متوقعه الجيد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، حيث من غير المعقول أن يكون المدقق الداخلي خاضع لأي سلطة في المؤسسة ما عدا الإدارة العليا المتمثلة في المدير العام .

ووفقا لمحافظ الثالث : يتم تقييم فاعليته التدقيق الداخلي ونظام الرقابة، ذلك من خلال المسؤولين هناك فإن كان المسؤول داخل المؤسسة صارم في التسيير و صرامة في مراقبة ويتبع الملاحظات والتوصيات يكون كل من التدقيق الداخلي ونظام الرقابة ذو فاعلية وإن كان العكس إي لا توجد متابعة ولا لعمل بالملاحظات والتوصيات كلما كانت نتائجها سلبية .

ووفقا للمحافظ الرابع : يتم تقييم فاعلية قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية الى مدى تطبيقها بقواعد الرقابة بشكل فعال وصحيح .

- **هل يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ؟**

ووفقا للمحافظ الأول : يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي كما أشرنا إليه في السؤال السادس هي أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية و إحدى الوسائل لإدارة المخاطر داخل المؤسسة .

ووفقا للمحافظ الثاني : نعم يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية .

ووفقا للمحافظ الثالث : كلما كان هناك تدقيق داخلي فعال كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالة لأنه سوف يساهم في الوصول إلى الانحرافات وتصحيحها في جميع الوظائف للمؤسسة أي عمل يكون أمام أيدي المدقق يجب مراقبته وإعلان عنه لأن يساعد تحتم في أخطاء البشرية التي تحدث بشكل عفوي .

ووفقا للمحافظ الرابع : نعم يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية كون أن التدقيق الداخلي جزء نظام الرقابة الداخلية فهو يؤثر و يتأثر به .

ما هو واقع التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ونظام الرقابة في الجزائر ؟

وفقا للمحافظ الأول : واقع التدقيق الداخلي في الجزائر، هو كواقع الجزائر في حد ذاته ، إن رأيت أن كل شيء على ما يرام من جانب الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك، فإن هذه الأدوات فعالة وتسير بشكل مقنع ، وأن يتجلى لكي العكس فهناك حالة تدعو للقلق.

هذا السؤال مفتوح كان عليك القول ما هو واقع هذه الأدوات داخل المؤسسات الجزائرية ، الخاصة والعامة الاقتصادية وغير ذلك، وهنا يجب عليك دراسة حالة معينة من المؤسسات للإجابة عنها.

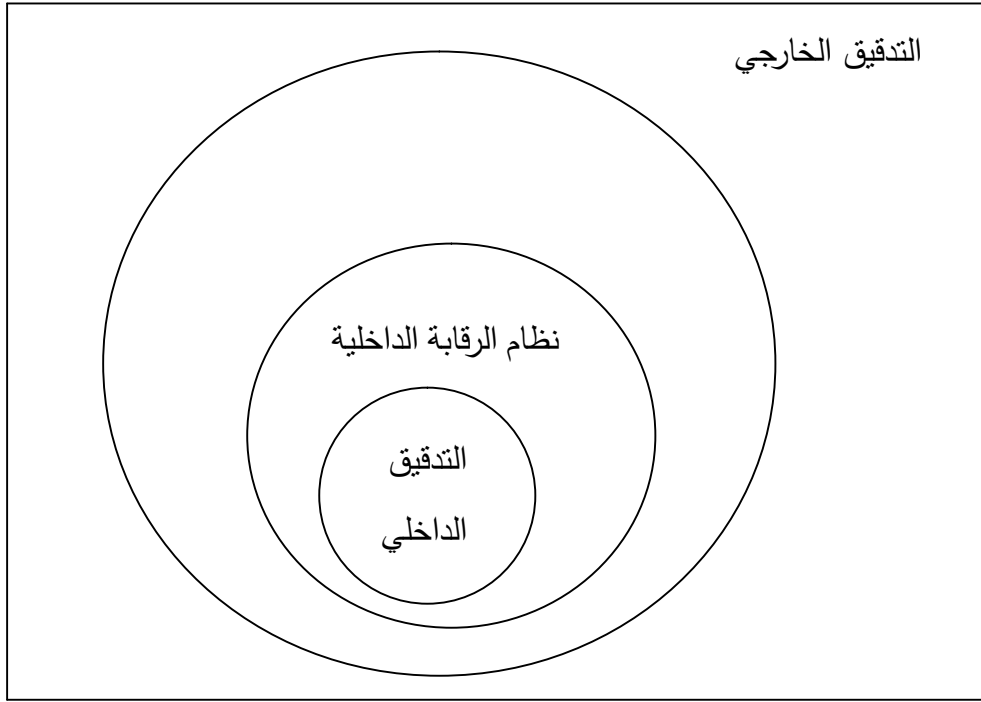
وفقا للمحافظ الثاني : واقع التدقيق الداخلي ومحافظ الحسابات والرقابة الداخلية في الجزائر، مازال لم يعرف إصلاحات كما هو عليه الحال في التدقيق الخارجي، حيث لا يوجد معايير خاصة به ولا توجد نصوص تنظيمية أو تشريعية أو حتى هيئة مسؤولة عنه وبالتالي مازال التدقيق الداخلي في الجزائر في بداياته .

ووفقا للمحافظ الثالث : واقع التدقيق الداخلي ومحافظ الحسابات والرقابة في الجزائر، فإن معظم المؤسسات لا تطبق التدقيق الداخلي بشكل المرغوب والواضح هو موجود ولكن عفوي هناك العديد من التهرب والأخطاء التي يتم تغطيتها من طرف الزملاء لبعضهم البعض وهذا الأخير وهذا يسبب مشاكل كبيرة،

ووفقا للمحافظ الرابع : واقع التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي و نظام الرقابة الداخلية في الجزائر هو ،

- بالنسبة للمدقق الداخلي غير معمول به بكل المؤسسات، أما بالنسبة للمدقق الخارجي معمول به في المؤسسات ذات الشكل القانوني SARL SPA التي تفوق رقم أعمال مليار سنتيم مع ملاحظة أن EURL غير معنية مهما يكن رقم أعمال .

- فيما تتمثل أهمية كل من التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية ؟
ووفقا للمحافظ الأول : الشكل البياني التالي يوضح أهمية هذه الأدوات داخل المؤسسة الاقتصادية .
الشكل رقم (03) : شكل بياني يوضح أهمية أدوات المؤسسة .



المصدر : محافظ الحسابات

ووفقا لإجابة المحافظ الثاني : تتمثل أهمية التدقيق الداخلي و محافظ حسابات و نظام الرقابة الداخلية في إبداء الرأي في تقارير معينة حول مصداقية و شرعية الحسابات السنوية و إبراز الاختلالات الجوهرية أو المعتمدة التي يمكن أن تتضمنها القوائم المالية.

ووفقا لإجابة المحافظ الثالث : تتمثل أهمية كل من تدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية في كونهم : التدقيق الداخلي إعداد القوائم المالية وتبويب كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة ، أما أهمية التدقيق الداخلي تحديد الانحرافات من أجل معرفة ما إذا توصلنا إلى الهدف المسطر أم لا، أما التدقيق الخارجي فأهميته تتمثل في تدقيق كل العمليات و إعداد التقارير و إبداء رأي فني و محايد .

ووفقا لإجابة المحافظ الرابع : تتمثل أهمية كل من تدقيق الداخلي و الخارجي ونظام الرقابة الداخلية في مؤسسات الاقتصادية، تكتسي أهمية بالغة أهمها اكتشاف الأخطاء و الانحرافات و علاجها و تقديم الحلول المناسبة .

تحليل نتائج المقابلة:

وحتى نقوم بتحليل ما تم التوصل إليه في المقابلة التي أجريت مع محافظي الحسابات علينا الرجوع أولاً إلى المكتسبات القبلية لنا في هذا الموضوع وثاني إلى ما تم التطرق له في الشق النظري وبعدها مقارنتها بما قاله محافظي الحسابات وهذا ما اعتمد عليه هنا :

أولاً- أهم المساعدات التي يقدمها المدقق الخارجي للمدقق الداخلي حتى يساعده في تحسين الرقابة الداخلية، من خلال مكتسبتي القبلية و من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري و اعتمادا على المقابلات التي أجريت، يمكن أن نستنتج بأن أن المساعدات التي يقدمها المدقق الخارجي المدقق الداخلي، هي تسطره له على مختلف الفجوات التي وقع فيها والأخطاء التي قام بها، أثناء أداءه لعمله و أن يعطيه مجموعة من التوصيات الملاحظات، التي يستوجب على المدقق الداخلي أخذها بعين الاعتبار، وهذه الأخيرة تساعده في عمله وتقلل عليه الجهد والوقت .

ثانياً- يساعد محافظ الحسابات في الزيادة من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال ما تم التطرق له سابقا ومن خلال ما قاله محافظي الحسابات، يمكن أن نستنتج بأن المساعدات التي يقدمها محافظ الحسابات حتى يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، هي توفر له معلومات لم يتوصل لها من قبل، يعطيه أهم التجاوزات التي حصلت في المؤسسة، لكي يقوم بإصلاحها، يعطيه نقاط القوة والضعف في أعماله، يعتبر نظام الرقابة الداخلية قاعدة أساسية في المؤسسة، لذا عليه معرفة ما تم عمله سواء كان في قسم المحاسبة والمبيعات أو المخزون والقائمة تطول لذا توجب عليه معرفة كل شيء، وهنا يتدخل المدقق الخارجي إذا فات المراقب شيء يذكره ويوجهه له .

ثالثاً- العلاقة بين التدقيق الداخلي ومحافظي الحسابات ونظام الرقابة الداخلية، يمكن أن نستنتج من هذه النقطة أنه ما تم التطرق إليه في الشق النظري والشق الميداني، متشابهين إلى حد كبير نوعا ما، فلعلاقة بينهما هي علاقة تكاملية حيث يمكن الاستنتاج، أن التدقيق الداخلي مكمل لنظام الرقابة الداخلية ولعكس صحيح، وهم بدورهم مكملان للتدقيق الخارجي لما يعطوه من معلومات تخص المؤسسة، وفي الأخير يعطي هو مجموعة من المعطيات والتوصيات والملاحظات، التي تخدم المؤسسة وسيرويتها، ويوجد من قال أنه لا توجد علاقة وحسب رأي هذا راجع لكون هذا النوع من محافظي الحسابات، لا يتم التواصل بينهم وبين الأقسام الداخلية، أو بعد المسافة وهذا راجع لاختيار المسؤول محافظ يقطن في أماكن بعيدة ممكن لمراجعة أعماله بشكل أولى أو بشكل دقيق جدا، ويعرف مدى مصداقية قوائمه وجميع أعماله، لا يعني أنه من قال أن هناك علاقة ليس لهم مصداقية في أعمالهم، بالعكس لهم مصداقية ويعطوا آرائهم بشكل فني ومحايد .

رابعاً- المدى الذي يؤثر به محافظ الحسابات على التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية هو لكون محافظ الحسابات هو جهة مستقلة وغير مرتبط بالمؤسسة عكس المدقق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية فهم تابعون للمؤسسة لذا يكون للمحافظ حرية أكبر ومجال واسع في تطرقه لمختلف أنشطة المؤسسة ومن خلال هذا يرفع في تقريره حول التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية حول كل النقائص الملاحظة ويعزز من عملهم ويقوم باستقصاءات حول الأنشطة الغير فعالة داخل المؤسسة، ويمكن أن نستنتج بأن إذ أصح التعبير المحافظ هو عبارة عن موجه للرقابة الداخلية وهي بدورها تتضمن التدقيق الداخلي .

خامساً- في هذه النقطة بذات يوجد تضارب بين الشق النظري والميداني أن في نظري ذكرنا مدى أهمية هذه المعايير ومدى مساعدتها في تسير العمل وتنظيمه وضبطه واحترام كل الجهات واستقلاليتها، إلا أننا وجدنا أنه في واقع يعتبر شبه منعدم أو منعدم، لكون المؤسسات لا تطبقه ولا تمشي على قواعد وهذا راجع لكونه غير إلزامي والقانون، لا يحاسب عليه وكذلك راجع لكون المؤسسات لا تزال في الفكر القديم لم تطور من نفسها ووظائفها وعمالها، وهذا ما جعل المؤسسات الجزائرية وليس كلها لم تعيش النهضات الاقتصادية التي تشهدها الدول المتطورة، التي تطبق كل ما هو جديد سواء في المعايير أو في التكنولوجيا على رغم من أن الجزائر غنية جدا بهذه الأمور، نتمنى أن يتم تطبيق المعايير في كل المؤسسات حتى يتم الحفاظ أكثر عن الممتلكات وأصول المؤسسة .

سادساً- يتم تقييم فاعلية قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية من خلال ما تم تطرق إليه في الشق النظري والشق الميداني هو معرفة إلا أي مدى يطبق النظام الرقابة الداخلية إلى الإجراءات والقواعد والمبادئ المنصوص عليه، فإذا طبقها بشكل سليم هو يسير بشكل الصحيح والمسطر له وإذا العكس فهو لا يقوم بشكل المطلوب منه وكون التدقيق الداخلي جزء منه فهو يؤثر ويتأثر به .

سابعاً : من خلال ما تم التوصل إليه من المقابلة ومن خلال ما تم توصل إليه في الجانب النظري، يمكن الاستنتاج بأنه يمكن للتدقيق الداخلي أن يؤثر على نظام الرقابة فكما قلنا سابقا يعتبر التدقيق الداخلي جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية، فهو المشرف عليه والمتابع له لهذا هو يؤثر عليه بشكل كبير جدا من خلال قيامه بعمله فإن كان التدقيق الداخلي سليم وفعال ويضبط، جميع أعماله نظام الرقابة سيكون عمله سهل فأنظمتها تقوم بشكل سليم .

ثامناً- واقع كل من التدقيق الداخلي ونظام الرقابة ومحافظ الحسابات وفقا لمحافظي الحسابات، ووفقا لما تطرقنا له الجانب لنظري فهو واقعي و موجود، فنجد محافظ الحسابات مفروض من القانون والتشريعات وهو إجباري، وعلى المؤسسة الاتصال لإثبات قوائمها ومصادقة عليها، أما نظام الرقابة الداخلية فلمؤسسة بحاجة إليه حتى تضمن أصولها وممتلكاتها وسيرورة عملها وتنظيمه، هو عين المالكين في الداخل وعين

للإدارة العليا في المؤسسة، أما التدقيق الداخلي فهو بمثابة المصحح والمدقق لقسم المحاسبة والمدقق لكل العمليات الجارية، وللأسف لا تستخدمه كل المؤسسات وليس بفعال بشكل المرغوب فجل المؤسسات تعتمد على المحاسب فقط، وهذا خطأ كبير تقوم به المؤسسات لذا يجب عليها تخصيص قسم للتدقيق وجعله مستقل عن باقي الأقسام .

تاسعا- تعتبر أهمية كل من التدقيق الداخلي ومحافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، له أهمية بالغة للمؤسسة فمن خلالهم يتم كشف جل الاختلاسات والسرقات والانحرافات ويتم علاجها وتقديم الحلول المناسبة لحماية كل ما يتعلق بالمؤسسة .

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل تم التطرق إلى الجانب النظري الميداني من هذا الموضوع، وكان الهدف منه هو مقارنة الجانب النظري بما يحدث في الواقع وفي وسط الميدان، من خلال مقابلة عينة من محافظي الحسابات في ولاية المسيلة، ففي البداية حددنا عموميات حول محافظي الحسابات، وفقا للقوانين التي تحكمهم، وتم تحديد الجوانب الأساسية للدراسة من خلال الأسئلة المطروحة في المقابلات، التي تم من خلالها تم التوصل إلى المعطيات وتحليلها، وعليه تم تحليلها .

الخطمة

العامّة

الخاتمة العامة

من خلال هذا الموضوع حولنا معرفة دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر محافظي الحسابات، حيث قسم هذا الموضوع إلى فصلين الأول احتوى الجانب النظري لتدقيق الداخلي ونظام الرقابة حيث تتوقف جودة التدقيق الداخلي إلى حد كبير على مدى الاكتمال المعلومات المعدة بشكل دقيق ومفصل، وإتباع المعايير التي تقدم القواعد والإرشادات التي تساعد في إعداد قوائم وتقارير تحتوي على معلومات ملائمة، يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، وكذلك ذكرنا علاقة المدقق الخارجي بالتدقيق الداخلي.

وفي ذات الفصل تم التطرق إلى التعريف على نظام الرقابة الداخلية وعلى مدى فعالية هذا نظام ومدى نجا عته في التأثير على مردودية المؤسسة، ودوره البارز والفعال في صنع القرارات الإستراتيجية، وبعدها تعرفنا على العلاقة الجوهرية بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وكلاهما يعتمد على تقسيم وتنظيم جيد لمختلف الوظائف وتحديد المسؤوليات .

إن القوة أو ضعف قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وسهولة أو صعوبة إمكانية التواطؤ بين الموظفين يعتبر من أهم محددات اكتشاف الخطأ ، لذا فإن دور التدقيق الداخلي هو محفز لنظام الرقابة وتمكينه من منع حدوث الخطأ، ولا تضييع الوقت في كشف .

ويعتبر الفصل الثاني بمثابة الشاهد على ما تم التطرق إليه في الفصل الأول حيث جعلنا هذا الفصل عبارة عن أسئلة مطروحة لمن هم في وسط الميدان ويعكسون الصورة الحقيقية لهذا القسم والنظام حيث اخترنا محافظي الحسابات هم المقيمين لهم ولمدى إخلاصهم في أعمالهم، وحيث أظهر بعض منهم على استيائهم من الدور المدقق في المؤسسات ونظام الرقابة موجود، وبعض منهم أتى على المجهود الذي يقدمونه للمؤسسة.

1- نتائج اختبار الفرضيات :

تعتبر فرضيات البحث مهمة جده كونها يتم من خلالها السير في هذا البحث بشكل منضبط وسليم، وعليه نبرز أهم النتائج المتوصل إليها بعد الدراسة من خلال التالي :

- الفرضية الأولى : وهي على النحو التالي " هناك علاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية " ومن خلال ما تم تطرق إليه في الشق النظري ومن خلال المقابلة الميدانية التي قمنا بها تم تأكيد هذه الفرضية، نعم هناك علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك راجع لما يقدمانه لبعضهما من أجل إنجاز سيرورة عمل المؤسسة .

- **الفرضية الثانية** : وهي على النحو التالي " للتدقيق الداخلي أهمية بالغة بنسبة لكل المؤسسات حيث أن اعتمادها يحقق أهداف المؤسسة " للتدقيق الداخلي أهمية بالغة بنسبة كبيرة جدا في المؤسسات المتطورة لذا هذه الفرضية صحيحة لأنه لو طبقت المؤسسات التدقيق الداخلي بشكل منظم وسليم وفعال سيعود ذلك عليها بنفع كبير من خلال ضمان لأصولها وممتلكاتها بشكل أفضل مما هي عليه ويحقق الأهداف المسطرة .

- **الفرضية الثالثة** : وهي على النحو التالي " هناك مؤسسات وعلى الرغم من تطبيقها لتدقيق الداخلي إلا أنه يوجد فيها اختلاسات " من خلال ما تم التطرق إليه في الأعلى يمكن أن نستنتج أن جل المؤسسات لا تطبق التدقيق الداخلي بكل مصداقية وفعالية لهذا يوجد العديد من الاختلاسات .

- **الفرضية الرابعة** : و هي على النحو التالي " التدقيق الداخلي يفعل نظام الرقابة الداخلية من خلال اكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف " نعم أكدت هذه الدراسة مدى صحة هذه الفرضية لأن التدقيق الداخلي هو جزء من نظام الرقابة الداخلية و عليه هو يؤثر ويتأثر بها .

الفرضية الخامسة : وهي على النحو التالي " يعتبر محافظ الحسابات بمثابة الورقة الراجعة للمؤسسة في حال عدم انجاز المدقق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية لمهامهم " من خلال ما تطرقنا إليه في جانب التطبيق نجد أن هذه الفرضية صحيحة لمدى كبير لكون محافظ الحسابات جهة مستقلة ولها رأي فني محايد لهذا يكون رأيها ذو مصداقية عالية و عليه يؤثر على التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية .

2- النتائج بعد تحليل مختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى :

- كلما كان نظام الرقابة الداخلي سليم وذو فعالية كلما كانت احتمالية وقوع عملية الغش والسرقة والتزوير والاختلاس قليلة أو معدومة .

- التدقيق الداخلي وسيلة تساعد في تفعيل نظام الرقابة الداخلي .

- الرقابة الداخلية هي مجموعة من الرسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في جميع وظائف المؤسسة بغرض حماية أصولها وحمايتها من المخاطر .

- وجود تدقيق سليم ونظام رقابة فعال يسير متخذ القرار إلى قرارات إستراتيجية راجعة بالنفع للمؤسسات .

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تابعة لأعلى مستويات الإدارية في المؤسسة.

- يساهم المدقق الداخلي من خلال تميزه بمعايير الخبرة والكفاءة المهنية المنصوص عليها في تحسين نظام الرقابة الداخلية .

- على المدقق الداخلي أن يحترم خصوصيات المؤسسة وعدم البوح بأسرارها في أي مكان وحرصه على أداء واجبه على أكمل وجه وإخلاصه التام للمؤسسة العامل بها .

3- التوصيات

- على المؤسسات الاهتمام أكثر بقسم التدقيق وفتح أقسام خاصة به وزيادة عدد الأفراد العاملون فيه حتى يكون العمل مدقق .
- تعتبر أهمية التدقيق الداخلي بالغة جدا داخل المؤسسة لما ينجم عليه من عوائد مضاعفة للمؤسسة .
- تفعيل نظام الرقابة بشكل أوسع لأنه العين المراقبة داخل المؤسسة .
- وجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي مستقلا تمام، حتى تكون له مصداقية في أعماله .
- على المؤسسة توفير دورات للمدققين يتعلمون من خلالها أهمية تطبيقهم للمعايير وتعرف عنهم أكثر .
- على صاحب المؤسسة أن يلزم المدققين ملزمين بأخذ المعايير بعين الاعتبار .
- على المدقق الداخلي أن يقوم بعمله على أكمل وجه حتى لا تحتاج المؤسسة لصرف مصاريف مضاعفة للمدقق الخارجي (محاظ الحسابات) .
- استوجب على المدقق إتباع التطورات الناتجة عن المعايير التدقيق الداخلي والخارجي وذلك باستطلاع على كل جديد في القوانين والمراسيم .
- يتوجب على المؤسسات أن تجعل التدقيق الداخلي تابع للإدارة العليا في المؤسسة .

قائمة

المراجع

- قائمة المراجع

1 - الكتب

- 1- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي وحكومي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 2- أحمد قائد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2015 .
- 3- أحمد قائد نور الدين، التدقيق المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2017 .
- 4- إيهاب نظمي وهاني العزب، تدقيق الحسابات (الجزء النظري)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012 .
- 5- رزق أبو زيد الشحانة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015 .
- 6- عطاء الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة التكنولوجيا المعلومات، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
- 7- محمد التهامي طواهر ومسعود صدقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 8- محمد السيد سرايا وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، طبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013 .
- 9- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة التدقيق الشامل، المكتب الجامعي حديث، مصر، 2017 .
- 10- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية وتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 11- محمد زامل فليح الساعدي وحكيم حمود فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2019 .

- 12- محمد صالح، التدقيق الداخلي ودوره في رفع من تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الرماح للنشر، 2016 .
- 13- محمد نواف وعباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
- 14- مصطفى سلامة صالح، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010 .
- 2- رسائل وأطروحات**
- 1- أمير حسام الدين رغيص، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021،
- 2- إيمان دغة ورحمة عنان، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019 .
- 3- بوبكر عميروش، دور التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011 .
- 4- حسينة الغطاس وسارة شقيان، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2018 .
- 5- حمزة بطينة وآخرون، دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر، 2017 .
- 6- عمر زهير عز الدين، أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي، مذكرة ماجستير، الأردن، 2015 .
- 7- عيسى بن سندين غنام السحمي المطيري، الرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وأثارها في الرقابة من الجرائم المالية، رسالة ماجستير، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010 .
- 8- فاطيمة بحاس، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر، جامعة مسيلة، الجزائر، 2017 .

- 9- فضيلة بوطورو، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007 .
- 10- كمال محمد سعيد كامل النونو، تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، 2009 .
- 11- منى كشاط، تطور واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسة المهنية، رسالة دكتورا، جامعة سطيف، الجزائر، 2018 .
- 12- نعيمة قلقول، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماستر، جامعة أم لبواقي، الجزائر، 2018 .
- 13- يوسف سعيد المدلل، دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة ماجستير، الأردن، 2015 .

3- المجلات

- 1- أمير منصور، رؤية منهجية في البحوث تعليم اللغة العربية، مجلة الأثر، العدد 27، ديسمبر 2016 .
- 2- سعاد شدرى وكهينة رسام، أثر كفاءة المدقق الخارجي على تحسين جودة التدقيق بالاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، 1 جانفي 2022 . 3- محمد بن لدغم ومحمد أمين لعرجي، مساعدة التدقيق الداخلي للخارجي من أجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2018 .
- 4- يزيد صالحى وعبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 9، الجزائر، 2016 .

4- المؤتمرات والملتقيات

- 1- خالد جمال الجعارات و فضيلة بوطورو، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي في ضبط الممارسات المحاسبية الإبداعية، المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، جامعة أم لبواقي، الجزائر، يومي 24 و 25 أكتوبر 2017 .
- 5- القوانين والجرائد الرسمية .

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 22 المؤرخة في 12/01/1988.
 - 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 55 المؤرخة في 27 /09 /1995 .
 - 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 14 المؤرخة في 04/03/2009 .
 - 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 11/06/2010 .
- مراجع باللغة الأجنبية :

1- J.Renard.theorie et pratique de l audit

interne.ED.organisation.6eme.ED. paris.2007